

المشكلة الغذائية في مصر

مصطفى نور الدين عطية

مقدمة تاريخية

ما يسمى بمشكلة الغذاء في مصر ليس منفصلا عن مجمل المشاكل الاقتصادية ــ الاجتماعية والسياسية التي يجتازها المجتمع المصري منذ عشرات السنين . فجذور هذه المشكلة تعود الى منتصف القرن التاسع عشر وذلك حينما خصصت الدولة مساحة من الأرض الزراعية تزايدت بمرور السنين من اجل زراعة محاصيل زراعية موجهة للتصدير وبالتالي انخفضت المساحات المخصصة لاحتياجات الاستهلاك المحلي من الغذاء وغيره أو تطورت ببطء وأدى التحول من مجتمع ينتج اساسا لاشباع الحاجات الاجتماعية الاساسية للمنتجين المباشرين إلى مجتمع ينتج من اجل السوق الرأسمالي العالمي إلى التكامل في هذا السوق والتبعية له . ذلك لان اقتصاد البلد اعتمد اساسا على هذا السوق لتوريد سلعه اليه ، خاصة سلعه الزراعية . وتحمل الاعباء الناتجة عن ذلك حينما كانت تقل احتياجات هذا السوق من هذه السلع أو عندما كان ينخفض ثمنها . ومن ناحية اخرى اعتمد على هذا السوق كمصدر اساسي للسلع التي تزايد احتياجه اليها فيما بعد وخاصة السلع الغذائية (يضاف لذلك بالتأكيد كل انواع السلع الاخرى من سلع مصنعة او تكنولوجية .. الخ ولكننا نركز هنا على السلع الغذائية باعتبارها ذات حيوية خاصة لتعلقها باستمرارية الحياة الانسانية ذاتها) وللخطورة السياسية التي يشكلها الاعتماد على الخارج للحصول عليها .

التغيير الهيكلي للزراعة المصرية ــ أي عملية التحول من الانتاج من اجل غذاء الشعب إلى الانتاج السلعي من اجل السوق الرأسمالي العالمي . أدى الى حدوث انعدام في التوازن في تراكم رأس المال في الانشطة الاقتصادية للمجتمع . بحيث اصبح رأس المال موجها نحو النشاط الزراعي ، وعلى نحو معين ، أي من اجل انتاج معين موجه للسوق العالمي . وكان التوجه من رأس المال نحو النشاط الزراعي اساسا معناه الابتعاد عن الانشطة الاقتصادية الانتاجية الاخرى ، خاصة النشاط الصناعي . أو التوجه الى هذه الانشطة الاخرى باستحياء.حدوث هذا الانعدام في التوازن في تراكم رأس المال نجم عنه ظاهرةا خرى وهي ظاهرة ظهور فوائض في قوة

مصطفى نور الدين عطية : دكتوراه في الاقتصاد من جامعة مونبلييه ــ فرنسا .

العمل أي برز الى الوجود اعداد تتزايد من السكان القادرين على العمل دون وظيفة نظرا لمحدودية المساحة الزراعية وتطورها البطيء من ناحية ولان نمو الانشطة الاقتصادية الانتاجية الاخرى غير الزراعية لم يكن ليسمح باستيعاب النمو الذي يطرأ على قوة العمل مع الزيادة السكانية من ناحية اخرى .

بمعنى آخر في فترات التراكم المكثف لرأس المال في الانشطة الاقتصادية المختلفة ــ اصلاح الاراضي الزراعية ــ شق الترع ، بناء السدود والخزانات انشاء السكك الحديدية ، حفر قناة السويس .. الخ ابان القرن التاسع عشر كان الطلب على القوة العاملة كبيرا واستطاع ان يستوعب الايدي العاملة المصرية دون ظهور فوائض فيها ، بل كان يلجأ إلى استخدام الاطفال بكثافة نظرا لعدم كفاية الايدي العاملة من البالغين . وينبغي أن نأخذ في الاعتبار ان عدد السكان في هذا الوقت كان يصل إلى حوالي ٧ مليون نسمة . وفي تقديرنا ان هذا الوضع استمر الى ما بعد الحرب العالمية الأولى . وان الفائض السكاني اي البطالة المقنعة والبطالة الحقيقية بدأت للظهور متأخرا عندما تجذرت التبعية في هيكل الاقتصاد المصري وعجز رأس المال المحلي عن توجيه استثماراته نحو الانشطة الانتاجية غير الزراعية إلا بمحدودية قصوى غير قادرة على حل مشكلة التزايد السكاني .

لهذا فإنه من الضروري الالتفات الى هذا الانعدام في التوازن عند تحليل مشكلة جذور التبعية الغذائية وكذلك عند تقديم مشروع حل لها .

فليس الامر اذن كما يقول البعض مثل السيد الدكتور صلاح نامق بجريدة الاهرام (١٩٨٣/٩/١٤) بأن السبب في ازمة مصر الغذائية ومشكلة الديون راجع الى التزايد السكاني باعتبارها « اخطر محددات التنمية الاقتصادية على الاطلاق » .

ان النظر الى مسألة الغذاء بدءا من مشكلة التزايد السكاني وحده يعد معادلة خاطئة بل مضللة . فبحث مسألة كهذه يجب ان يتم بدءا بما يسمى بالمسألة الزراعية ذاتها ، بل الهيكل الاقتصادي المصري باكمله . فيجب النظر الى ما يزرعه مالك الارض أو المزارع ، وتوجيه السؤال هل المحصول موجه نحو غايات غير الاستهلاك المحلي أي نحو التصدير أم لا . وبحث هيكل ملكية الارض الزراعية والسيطرة الفعلية عليها .. الخ أي ان المسألة لا تتوقف فقط على مطالبة الشعب بتحديد او تنظيم النسل وانما يجب تخطيط الاقتصاد القومي ايضا . وبالتالي تخطيط الزراعة من اجل وضع هدف اساسي يرمي الى تأمين غذاء الشعب قبل الحرص على جلب مزيد من الارباح تستفيد منها قلة من هذا الشعب في الوقت الذي يمثل فيه هذا الاعتماد الغذائي على الخارج خطرا متعاظما على الاستقلال الاقتصادي والسياسي لمصر ويعمق من تبعيتها .

ان عملية الخروج من ازمة الغذاء هي صفة لا يمكن فصلها عن الخروج من عملية التخلف والتبعية . وهي ازمة لن يحلها زيادة خمسة مليون فدان اخرى فقط ، ولكن أيضا بتنفيذ العديد من المشروعات الانتاجية الاخرى التي يجب ان تنشأ على نحو يتفق مع طبيعة المصادر الطبيعية الموجودة والاحتمالية ومع ما يتوافق مع الخبرة المصرية التي يمكن تطويرها على نحو يمكنها من انجاز هذه المهمة .

والواقع ان المأساة لم تتمثل فقط في عزوف رأس المال الخاص الفردي عن الاستثمار في الانشطة الزراعية عن طريق التوسع الافقي أي اصلاح الاراضي بل في اكتفائه عندما يتوجه الى الاستثمار في الارض الى الاستخدام المكثف للتربة وبالتالي انهاكها وخفض مردودها وغلتها . بل ان الدولة ذاتها لم تبذل في هذا الا مجهودا شكليا للغاية . ففي خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٩ لم يستصلح الا ٩٩٣,٣ الف فدان . وكان ما يخص الفترة ٧٠ /٧١ ــ ١٩٧٩ من هذه المساحة المستصلحة ١٠٥,٨ فدان فقط .

واذا كانت المساحة المنزرعة تصل الى حوالي ٦ مليون فدان فاننا نجد ٦٪ منها مستغلة في البساتين والمحاصيل الدائمة وان ٢٥٪ من المساحة المنزرعة مستغلة بمحاصيل شبه دائمة وباقي المساحة البالغ حوالي ٤ مليون فدان مزروع بمحاصيل غذائية موسمية وخضراوات .

فاذا اضفنا لذلك انه بين الفترة ٦٣ ــ ١٩٧٥ فقدت الاراضي الزراعية طبقا لتقدير د . مصطفى الجبلى . ما يزيد على ٦٠٠ الف فدان أي نحو مليون فدان محصولي نتيجة زحف المباني والمرافق عليها لتبين لنا بوضوح ان الارض الزراعية تنقص ولم تزد خلال الربع قرن الماضي لكي تتناسب مع الزيادة السكانية أي ان العيب ليس في زيادة السكان وانما في استمرار تناقص الاراضي الزراعية !

انطلاقا من هنا يجب رؤية مسألة الازمة الغذائية . وسوف تتم معالجة ازمة الغذاء كجزء من المسألة الزراعية ككل الا اننا سنكتفي في هذا المقال بعرض جانب محدد من المسألة وهو المتعلق بالعجز الذي يعاني منه الشعب فيما يتعلق بالمحاصيل الغذائية من حيث الكم او الكيف وبالتالي اعتماده على السوق الرأسمالي العالمي في توفير ما يحتاجه منه وما يترتب على ذلك من أبعاد سياسية تتمثل أساسا في الضغوط التي يعاني منها القرار السياسي المصري بسبب الحاجة المتزايدة لتوفير قوت الشعب من الخارج ، وضرورة وضع المصدر أو المصادر التي تزودنا باحتياجاتنا الغذائية في الاعتبار من جانب صانعي القرار السياسي .

١ ــ الفجوة الغذائية

مشكلة الغذاء في مصر هي اذن نتاج سياسة اقتصادية عامة إتبعت في مصر عبر عشرات من السنين منذ تكامل الاقتصاد المصري في السوق الرأسمالي العالمي يمده بما يحتاجه مضحيا بحاجات الاستهلاك المحلي وما يميز الفترة الأخيرة من تاريخ مصر المعاصر لهو تزايد حدة الاعتماد الى الخارج يوما بعد يوم ، لتوفير احتياجات الشعب من الغذاء . والدليل على ذلك هو الارتفاع المستمر في النسبة التي تشكلها الواردات الغذائية الى اجمالي الواردات . ففي عام ١٩٧٠ كانت نسبة قيمة الواردات من المواد الغذائية لا تشكل الا ١٧,٣٪ من اجمالي قيمة الواردات ، فارتفعت هذه النسبة الى ٣٧,٣ــ عام ١٩٧٤ وكانت ٣١,١٪ عام ١٩٧٥ وفي السنة المالية ١٩٨٠/٧٩ كانت هذه النسبة ٢١,٤٪ ثم عادت للارتفاع خلال السنة المالية ١٩٨١/٨٠ لتصبح ٢٧,١٪ من اجمالي قيمة الواردات .

إلا أنه يجب التنويه إلى أن هذا الانخفاض الذي طرأ على النسبة المتعلقة بقيمة الواردات الغذائية بين ١٩٧٤ و ٨٠ /١٩٨١ ، لا يعني انه قد حدث انخفاضا من قيمة الواردات الغذائية وانما الذي حدث انه في الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة الواردات الغذائية بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨١/٨٠ من ٥٩,٢ مليون جنيه الى ١٦٢٥,٥ مليون جنيه على التوالي (مسجلة زيادة قدرها ٢٦٤٦٪) ، فإن اجمالي الوارادات من كل السلع قد ارتفع خلال نفس الفترة من ٣٤٢ مليون جنيه الى ٥٥٩٨,٢ مليون جنيه (مسجلاً زيادة قدرها ١٦٥٤٪) (جدول رقم ١) وكما نلاحظ فإن معدل الزيادة اكثر ارتفاعا في قيمة الواردات الغذائية منه في اجمالي الواردات . ويرجع ذلك الى العجز الذي يسجله الانتاج المحلي من المواد الغذائية لاشباع الاستهلاك وبالتالي اعتمدت مصر على الخارج في الحصول على كميات متزايدة من المواد الغذائية .

وهي السياسة التي اتبعها محمد علي في الزراعة عندما ادخل زراعة القطن الى مصر .

اذ انه بعد ان كان الانتاج المحلي من الحبوب يغطي ٨٤٪ من الاستهلاك المحلي عام ١٩٧٠ لم يعد يغطي عام ١٩٧٥ الا ٦٧,٩٪ ثم واصلت هذه النسبة الهبوط لتغطي ما يقرب من ٥٧٪ فقط من الاستهلاك عام ١٩٨٠ . أي ان ما يقرب من ٤٣٪ من حاجات الشعب من الحبوب يتم الحصول عليها من الخارج .

وانعكس ذلك في تزايد كميات الحبوب التي تستوردها مصر عاما بعد آخر (كما يوضح ذلك الجدول

١ ــ تطور قيمة الواردات والمواد الغذائية للفترة ١٩٧٠ ــ ٨٠ ، ١٩٨١

القيمة : بالمليون جنيه

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨١	
اجمالي قيمة الواردات	٣٤٢,٠	٣٩٩,٩	٣٩٠,٨	٣٦١,١	٩٢٠,١	١٥٣٩,٣	١٤٨٩,٩	١٨٨٤,٢	٢٦٨٦,١	٣٤٠٢,٠	٦١٨٧,٤	
	١٠٠	١١٧	١١٤	١٠٦	٢٦٩	٤٥٠	٤٣٦	٥٥١	٧٧٠	٧٨٥	٩٩٥	١٨٠٩
اجمالي قيمة الواردات الغذائية	٥٩,٢	٩٣,٩	٧٩,٢	٩٦,١	٣٣٥,١	٤١٣,٨	٣٨٢,٤	٣٩٦,١	٥٣٠,٩	١٠٩٠,٣	١٦٢٥,٥	
	١٠٠	١٥٩	١٣٤	١٦٢	٦٠٠	٦٩٩	٦٤٦	٦٦٩	٨٩٧	١٨٤٢	٢٧٤٦	

المصادر : البنك الاهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣٤ ، العددان الاول والثاني ١٩٨١ ، المجلد ٣٥ ، العدد الاول (جدول ٢ /١ الصادرات والواردات ١٩٧٠ ــ ١٩٧٧) ــ (تم جمع بنود مواد غذائية ومشروبات وتبغ بمعرفتنا) ــ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ ــ ١٩٧٩ ــ القاهرة ، يوليو ١٩٨٠ ، ص ٢٣٧ ــ ٢٣٩ ــ (تم جمع بنود الواردات الغذائية بمعرفتنا وتشتمل على حيوانات حية ومنتجاتها ، منتجات المملكة النباتية ومنتجات غذائية ومشروبات وتبغ) .

ــ البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ٨٠/١٩٨١ ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨١ ، ص ٢٢ ، ٧٥ .

٢ ــ تطورة كمية واردات مصر من الحبوب وقيمتها

الكمية بالطن
القيمة بالدولار

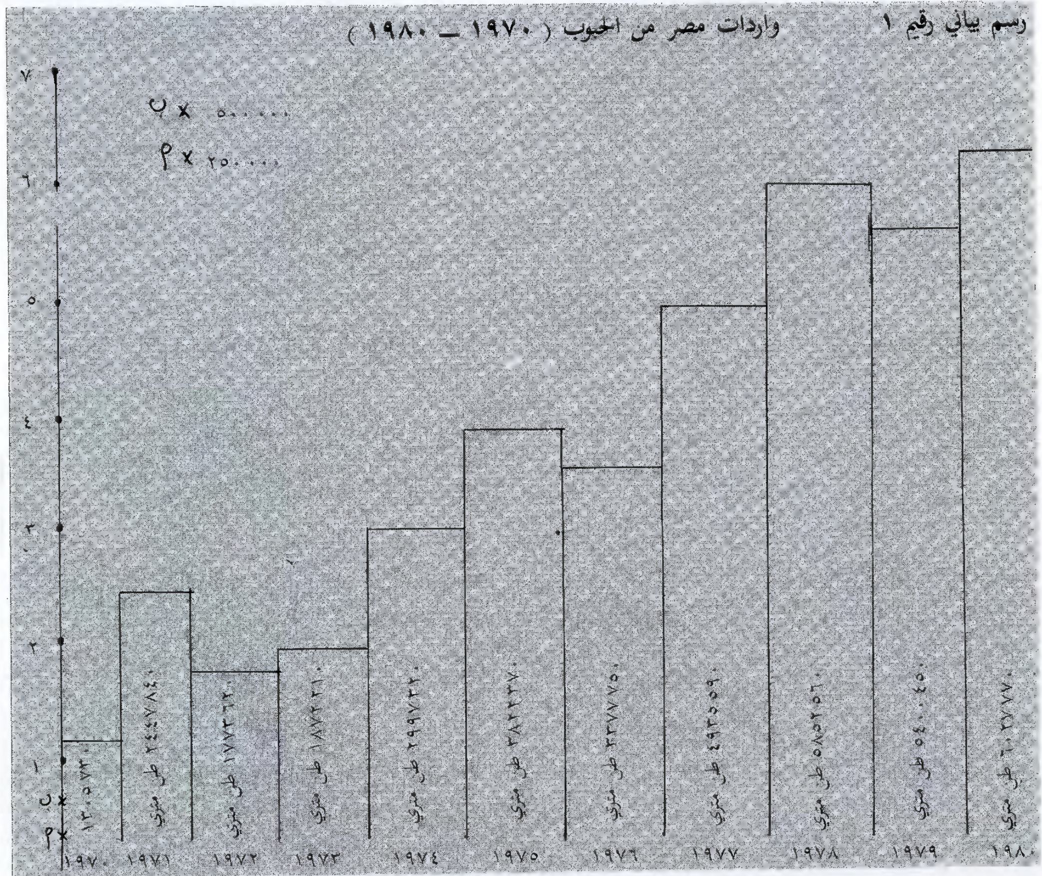
السنوات	كمية الواردات	الرقم القياسي	قيمة الواردات من الحبوب
١٩٧٠	١,٣٠٥,٧٣٠	١٠٠	٧,٠٠٧,٠٠٠
١٩٧١	٢,٤٤٧,٨٤٠	١٨٧	١٦,٢٥٦,٠٠٠
١٩٧٢	١,٧٧٣,٦٢٠	١٣٦	١١,٩٦٦,٠٠٠
١٩٧٣	١,٨٧٢,٢١٠	١٤٣	١٧,١٤٣,٠٠٠
١٩٧٤	٢,٩٩٧,٣٢٠	٣٢٠	٦٧,٠١٩,٠٠٠
١٩٧٥	٣,٨٢٢,٣٧٠	٢٩٣	٧٣,٢٦٦,٠٠٠
١٩٧٦	٣,٣٧٧,٧٥٠	٢٥٩	٥٦,٤٢٠,٠٠٠
١٩٧٧	٤,٩٣٥,٥٩٠	٣٧٨	٦٨,١٥١,٠٠٠
١٩٧٨	٥,٨٥٢,٥٦٠	٤٤٨	٨٠,٣٨٤,٠٠٠
١٩٧٩	٥,٤٠٠,٤٥٠	٤١٤	٧٦,٤٧٩,٠٠٠
١٩٨٠	٦,٠٢٧,٧٧٠	٤٦٢	١١٣,٩٩٢,٠٠٠

المصدر F.A.O Annuaire du Commerce, de 1970 à 1980

رقم ٢) إذ بعد ان كانت الكمية قد وصلت الى ٣,٨٢٢,٣٧٠ طنا عام ١٩٧٥ قيمتها ٧,٣٢٦,٠٠٠ دولار ثم قفزت هذه الكمية الى ٦,٠٢٧,٧٧٠ طنا عام ١٩٨٠ قيمتها ١١٣,٩٩٢,٠٠٠ دولار أي انه في عام ١٩٨٠ سجلت كمية الواردات من الحبوب زيادة قدرها ٣٦٢٪ بالقياس الى عام ١٩٧٠ (انظر الرسم البياني رقم ١) .

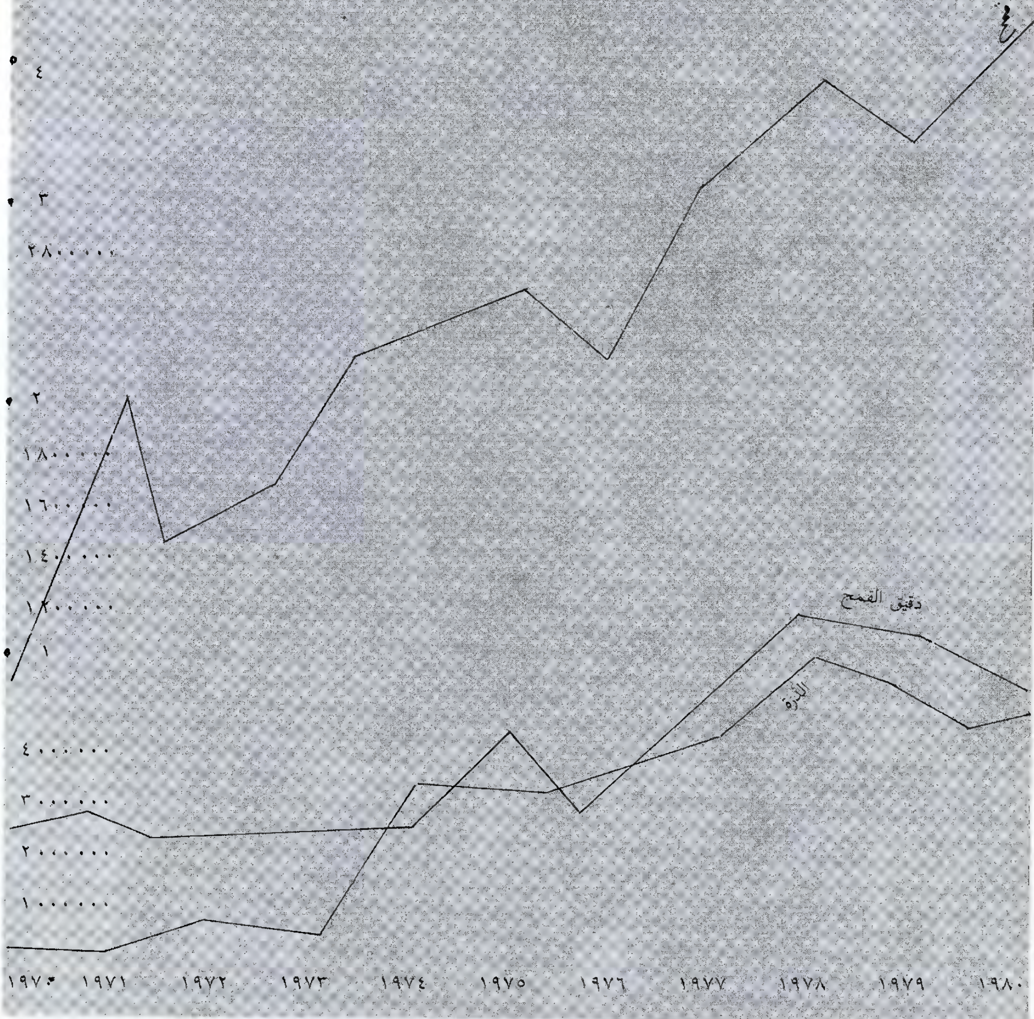
هذا الوضع اذن يعكس حقيقة عدم تحقيق الانتاج القومي من الحبوب لزيادة ذات وزن لمواجهة التزايد في الاستهلاك . فبرغم ان الانتاج من الحبوب قد ارتفع من ٧,٤٧٩,٠٠٠ طن عام ١٩٧٠ الى ٨,١٣٠,٠٠٠ طن عام ١٩٧٥ ثم انخفض الى ٨,١٢٤,٠٠٠ طن عام ١٩٨٠ ، فإن هذه الزيادة في الانتاج

رسم بياني رقم ١ واردات مصر من الحبوب (١٩٧٠ ــ ١٩٨٠)



خلال العشر سنوات لا تعد تغيرا كيفيا في تطور الانتاج ، فهي لا تشكل الا زيادة بنسبة ٨٪ ، هذا بينما كانت معدلات الاستهلاك تتزايد على نحو اكثر سرعة . فبعد ان كان الاستهلاك من الحبوب عام ١٩٧٠ حوالي ٨,١٣٠,٢١٠ طن فإن هذه الكمية قد ارتفعت الى ١١,٨٤٧,٨٨٠ طن عام ١٩٧٥ ثم الى ١٤,٥٣,٦٤٠ طن عام ١٩٨٠ ، محققة بذلك زيادة في الاستهلاك في نهاية العشر سنوات بنسبة ٧٢٪ .

وفي الوقت الذي كانت فيه انتاج بعض المحاصيل عاجزا منذ وقت طويل عن سد حاجات الاستهلاك المحلي كما هو الحال بالنسبة للقمح ، الذي لم يكن يغطي عام ١٩٧٠ الا حوالي ٣٩,٨٪ من الاستهلاك ،



وتدهور ليغطي ٢٦٪ فقط من هذا الاستهلاك عام ١٩٨٠ ، فإن هناك محاصيل اخرى اخذ انتاجها بدوره يتدهور ويسجل عجزاً عن ملاحقة تزايد الاستهلاك . فالذرة الشامية التي كان انتاجها يغطي ٩٧٪ من الاستهلاك عام ١٩٧٠ لم يعد يغطي الا ٨٢٪ فقط من هذا الاستهلاك عام ١٩٨٠ ، وكذا الفول الذي كان انتاجه يغطي ١٠٠٪ من الاستهلاك عام ١٩٧٠ لم يعد يغطي الا ٨٩,٥٪ فقط عام ١٩٧٩ .

ولكي نعطي صورة اكثر وضوحا عن الوضع الغذائي في مصر في الوقت الراهن ومدى اشتداد حدة التبعية الغذائية للخارج ، سوف نتناول بالتفصيل واردات مصر من المواد الغذائية الأساسية .

١ ـ الواردات من الحبوب :

أ ـ واردات القمح :

يرجع عجز الانتاج المحلي للقمح عن سد حاجات الاستهلاك المحلي الى زمن بعيد ، ويعود كما قلنا الى السياسات الاقتصادية التي اتبعت في قطاع الزراعة لانتاج محاصيل بعينها بهدف التصدير ، كما هو الحال بالنسبة للقطن على سبيل المثال ، واخذ هذا الوضع يسوء بالتدريج بدءاً من النصف الثاني من القرن العشرين ليصل في الوقت الراهن الى حد مأساوي . (انظر جدول ٣ والرسم البياني رقم ٢) .

ومن خلال الارقام التي نقدمها في جدول رقم (٣) المتعلقة بالواردات من القمح للفترة ٧٠ ــ ١٩٨٠ نلحظ التزايد المستمر في الكميات التي يتم شرائها من السوق العالمي ، ففي حين كانت واردات القمح ٨٥٠,٧٤٥ طن عام ١٩٧٠ قيمتها ٤٧,٣٣٦,٠٠٠ دولار ، فإن هذه الكمية قفزت الى ٢,٦٨٠,٥٨٨ طن عام ١٩٧٥ قيمتها ٥٤٤,٤٤٩,٠٠ دولار ثم في عام ١٩٨٠ ارتفعت إلى ٤,٤١٦,٩٤٥ طن قيمتها ٨٣٩ مليون دولار ، أي أن كمية الواردات من القمح قد زادت خلال العشر سنوات بنسبة ٥١٩٪ وكذا ارتفعت قيمتها خلال نفس الفترة بنسبة ١٧٧٢٪ ومما يجدر الاشارة اليه ان ٧٥٪ من احتياجات مصر من القمح عام ١٩٨٢ تم استيرادها من الخارج .

ب ـ واردات الدقيق :

بالمثل سجلت واردات مصر من دقيق القمح ارتفاعا كبيرا خلال نفس الفترة ، ففي عام ١٩٧٠ كانت كمية الواردات من الدقيق ٢٧٤,٧٩٤ طن قيمتها ١٨,٢٩٢,٠٠٠ دولار ، وارتفعت الكمية الى ٥٢١,٤٠٠

٣ ــ تطور واردات مصر من القمح ، دقيق القمح ، الذرة والبقول وقيمتها

الكمية بالطن المتري
القيمة بالالف دولار أميركي

السنة		١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
القمح	الكمية	٨٥٠٧٤٥	١٩٣٠٧٠٩	١٣٨٦١١٤	١٤٨٩٨٩٧	٢٢٥٠٩٤٥	٢٦٨٠٥٨٨	٢٣٥٧٦٦٧	٣٣٤٦٠٠٠	٣٧٥٨٧٤٠	٣٦٠٨٥٩٦	٤٤١٦٩٤٥
	القيمة	٤٧٣٣٦	١٣٤٦٧٤	٩٦١٥٤	١٣٨٤٧١	٥٤٠٤٩٠	٥٤٤٤٤٩	٣٩٢٥٥٦	٤٥٥٠٠٠	٥١١٠٠٠	٥٠٥٠٢٠	٨٣٩٠٠٠
دقيق القمح	الكمية	٢٧٤٧٩٤	٣٤٤٥٣٩	٢١٥٨٠٧	٢٢٦٩٨٧	٢٥٧٧٣٢	٥٢١٤٠٠	٤٠٤٠٤٩	٧١٩٠٠٠	٩٧٩٦١٣	٩٣٤٤٦٥	٧٢٤٣٧٧
	القيمة	١٨٢٩٢	٢٥٢٩٨	١٧٤٤١	٢٦٦٧٠	٦٧٦٢١	١١٨٨٧٧	٩٣٠١٨	١٤٩٨٠٠	١٩٥٠٠٠	٢١٥٠٠٠	١٩٦٠٠٠
ذرة	الكمية	٧٣٢٩٣	٣٨٥٦١	٨٧٧٢١	٦٧٠٢٥	٣٨٨٣٨٦	٤١٧٥٥٢	٤٥٨٨٥٦	٥٩٠٩٠٠	٧٣٠١٣٢	٤٩٣٨٧٩	٥٩٦١٦٣
	القيمة	٤٤٤١	٢٥٨٨	٥٥٦١	٦٢٨٨	٦٢٠٧٧	٦٩٣٣٣	٧٨٦٢٥	٧٦٧٠٦	٩٧٠٦١	٤٤٧٩٠	١٠٢٥١٦
بقول جافة	الكمية	—	—	—	—	١٧٠٤٠	١٥٠٩٠٦	١٣٠٦٧٢	٦٨٥٩٣	٦٧٤٧٨	٦٨٦٧١	٨٧٤٨٩
	القيمة	—	—	—	—	٧٣١٩	٣٧٥٤٠	٣٠٦٩٢	١٣٩٨٦	١٢٥٨٠	٨٦٤٤	١٠٣٣٩

Source : FAO, Annuaires du cmmerce de 1970 à 1980, Rome.

٤ ــ تطور الانتاج المحلي من الحيوانات والطيور الوحدة : ألف رأس

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
ابقار	٢١١٥	٢١٢٣	٢١٢٩	٢١٢٨	٢١١٩	٢١٠٢	٢٠٧٩	٢٠٤٨	٢٠١٠	١٩٦٥	٢٠٤٠
جاموس	٢٠٠٩	٢٠٥٨	٢٠٩٨	٢١٣٥	٢١٧٠	٢٢٠٤	٢٢٣٦	٢٢٦٦	٢٢٩٥	٢٣٢١	٢٣٧٩
جمال	١٢٧	—	١١٧	١١٣	١٠٩	١١١	١٠١	٩٧	٩٩	٩٩	٩٩
خنازير	١٥	١٤	١٤	١٤	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٦
أغنام	٢٠٦٦	٢٠٢٣	٢٠١٣	١٩٩٤	١٩٦٥	١٩٢٦	١٨٧٨	١٨٢١	١٧٥٥	١٦٧٩	١٦٩٢
ماعز	١١٥٥	١٢٠٣	١٢٣٤	١٢٦٤	١٢٩٣	١٣٢١	١٣٤٩	١٣٧٥	١٤٠١	١٤٢٧	١٧٠٠
دجاج	٢٤٥٤١	٢٤٨٤٧	٢٥١٥٣	٢٥٤٥٨	٢٥٧٦٤	٢٦٠٩٩	٢٦٣٧٥	٢٦٩٨٠	٢٩٩٨٩	٢٧٢٩٢	٢٧٤٧٥
بط	٣٠٠٢	٣٠٥١	٣١٠٠	٣١٤٨	٣١٩٧	٣٢٤٦	٣٢٩٤	٣٣٤٣	٣٣٩٢	٣٤٤٠	٣٤٧٠
فراخ رومي	٩٦٢	٦٦١	٦٧٠	٦٧٨	٦٨٧	٦٩٦	٧٠٥	٧١٥	٧٢٤	٧٣٣	٧٣٩

Source : FAO, Annuaires du Production de 1972 à 1980 vol 27 - 34

طن عام ١٩٧٥ وقيمتها ١١٨,٨٧٧,٠٠٠ دولار ثم وصلت هذه الكمية الى ٧٢٤,٣٧٧ طن عام ١٩٨٠ قيمتها ١٩٦ مليون دولار ، وإن كانت الواردات قد سجلت اعلى مستوى لها عام ١٩٧٨ اذ بلغت ٩٧٩,٦١٣ طن قيمتها ١٩٥ مليون دولار . وبذلك تكون كمية الواردات من دقيق القمح خلال العشر سنوات قد زادت ٢٦٤٪ بينما زادت قيمتها بنسبة ١٠٧١٪ خلال نفس الفترة .

جـ ــ واردات الذرة :

سجلت واردات الذرة خلال السنوات الاخيرة ارتفاعا هائلا . ففي عام ١٩٧٠ كانت كمية الواردات ٧٣,٢٩٣ طن قيمتها ٤,٤٤١,٠٠٠ دولار وارتفعت الكمية عام ١٩٧٥ الى ٤١٧,٥٥١ طن وقيمتها الى ٦٩,٣٣٣,٠٠٠ دولار ثم قفزت الكمية الى ٥٩٦,١٦٣ طن عام ١٩٨٠ وقيمتها الى ١٠٢,٥١٦,٠٠٠ دولار . أي أن كمية الواردات من الذرة ارتفعت بنسبة ٨١٣٪ بالقياس بعام ١٩٧٠ وقيمتها زادت بنسبة ٢٣٠٨٪ .

د ــ واردات البقول :

كانت واردات مصر من البقول ١٧,٠٤٠ طن عام ١٩٧٤ قيمتها ٧,٣١٩,٠٠٠ دولار وارتفعت كمية الواردات من البقول عام ١٩٨٠ الى ٨٧,٤٨٩ طن قيمتها ١٠,٣٣٩,٠٠٠ دولار أي أن كمية الواردات زادت خلال هذه السنوات بنسبة ٥١٣٪ وزادت قيمتها بنسبة ١٤١٪ .

س ــ الواردات من اللحوم :

ان المأساة التي تتجسد في اعتماد مصر على الخارج لتوفير احتياجات الشعب من الحبوب تتكرر ايضا في اعتمادها عليه فيما يتعلق بهذه الاحتياجات من اللحوم . والارقام التي سوف نوردها بعد قليل تكشف لنا الى أي حد يتردى الاقتصاد المصري ويعجز عن توفير الاحتياجات الاساسية من الغذاء .

واذا ما استعرضنا أولا تطور الانتاج المحلي (كما يتضح من جدول رقم ٤) من الحيوانات والطيور لوجدنا انها تعطي صورة سلبية فهي لا تكاد تنمو أو تنمو في بعض الاحيان بمعدلات شديدة البطء . بل وتسجل تدهورا كما هو الحال بالنسبة للابقار والاغنام .

وترجع هذه الظاهرة بالتأكيد الى ان الحيوانات ما تزال تعد في الريف كأحد الوسائل الأساسية للانتاج ، خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين الذين لا تمكنهم دخولهم الضئيلة من استبدالها بوسائل انتاج اكثر تقدما . اذ ان ذلك سيكون غير مصحوب بفائدة عينية نظرا لصغر المساحة التي يحوزونها . وبالتالي لا تمثل الحيوانات في اغلب الاحوال موضوعا للتربية بغرض انتاج اللحوم .

كان الانتاج المحلي من اللحوم الحمراء يغطي ٩٦٪ من الاستهلاك المحلي عام ١٩٧٠ ، وانخفضت هذه النسبة عام ١٩٧٥ لتصبح حوالي ٨٧٪ ثم عاودت الانخفاض عام ١٩٨٠ لتغطي ٧٣,٤٪ فقط من الاستهلاك المحلي [(١)] .

وسوف ينعكس ذلك دون شك على الواردات من اللحوم سواء في صورة حيوانات حية أو لحوم طازجة أو مثلجة .. الخ وكما نرى (في جدول رقم ٥) فإن ارقام الواردات من الحيوانات الحية تتذبذب من سنة الى اخرى وإن كانت تسجل ارتفاعا ملحوظا عام ١٩٨٠ بالنسبة للواردات من الابقار ، وكذلك بالنسبة لعام ١٩٧٣ الذي تعكس ارقامه طفرة في الواردات من الابقار اذ ارتفع عددها من ٨٠٤٠ عام ١٩٧٠ الى ٤٥,٢٥٠ رأس عام ١٩٧٣ .

٥ ـــ عدد الرؤوس المستوردة من الحيوانات الحية

الوحدة رأس
القيمة بالألف دولار

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
عدد الأبقار	٨٠٤٠	٣٩٩	٧٩٦٧	٤٥٢٥٠ X	٩١٧٧	٩٢٠٠ ف	٤	٩٨٤	١٧٨٧	٦٧١	١٧٠٠٠ X
قيمتها	١٠٨١	١٨	٦٤١	٣٧٥٦	١٣٧٠	١٢٠ ف	٣	٢٥١٣	١٦٥٩	٢٥٣	٨٠٠٠ ف
عدد الأغنام والماعز	١٩٥٧٧	٦٦	١١٤٣٤	—	١٣٩٥٤	—	١٢٤٦٥	—	—	—	—
قيمتها	٥٥٢	١٤	٣٦٨	—	٤٣٨	—	٧٩٧	—	—	—	—

FAO, Annuaires du commerce, vols 26 à 34 des années 1972 à 1980, Rome

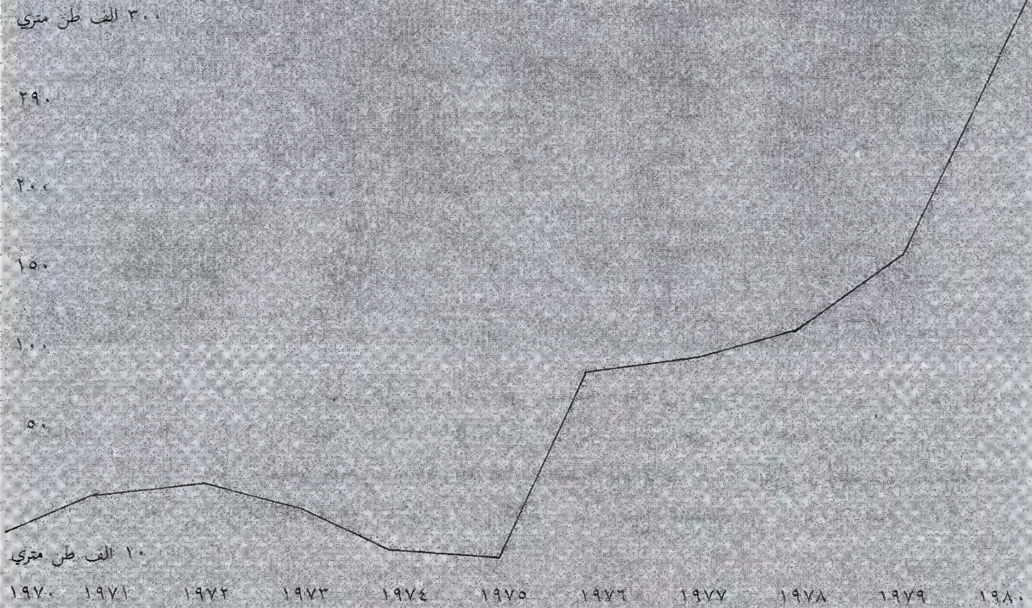
ف : تقديرات منظمة التغذية والزراعة
X : أرقام غير رسمية

جدول رقم ٦ تطور واردات مصر من لحوم الحيوانات والطيور وقيمتها

الكمية بالطن المتري
القيمة : بالألف دولار

السنوات	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
كمية اللحوم	١٦,٦٣٤	٢٥,٠٧٧	٣٠,٦١٩	٢٥,٥٣٢	١٦,٩٨٨	١٧,٠٠٠	٩٣,٢١٨	٢٠,٨٨٩	١١٧٦٧٩	١٣٥٤٤٨	٢٩٥٣١٢
القيمة	٩,٥٥٥	١٥,٦١٦	٢٠,٩٥٠	٢٠,٩٤٨	٢٠,٠٦٠	٢٠,٢٢٠	٩٨,٢٣٩	١٢,٩٣٠٨	١٨,٨٠١٤	١٥٣,٠٠٠	٣٧٨٥٠٠٥

FAO, Annuaires du commerce, vols 27 - 34 des Années de 1970 - 1980



جدول رقم ٧ تطور واردات مصر من الاسماك — القيمة بالألف دولار

السنوات	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
القيمة	—	٧٥٧	١٦٧٢	٣٣٤٢	٦٦٦٥	—	٢٢٦١٠	٢٤٨١٩	٤٩١٩٨	٢٠٣٤٩	

Source : Ibid

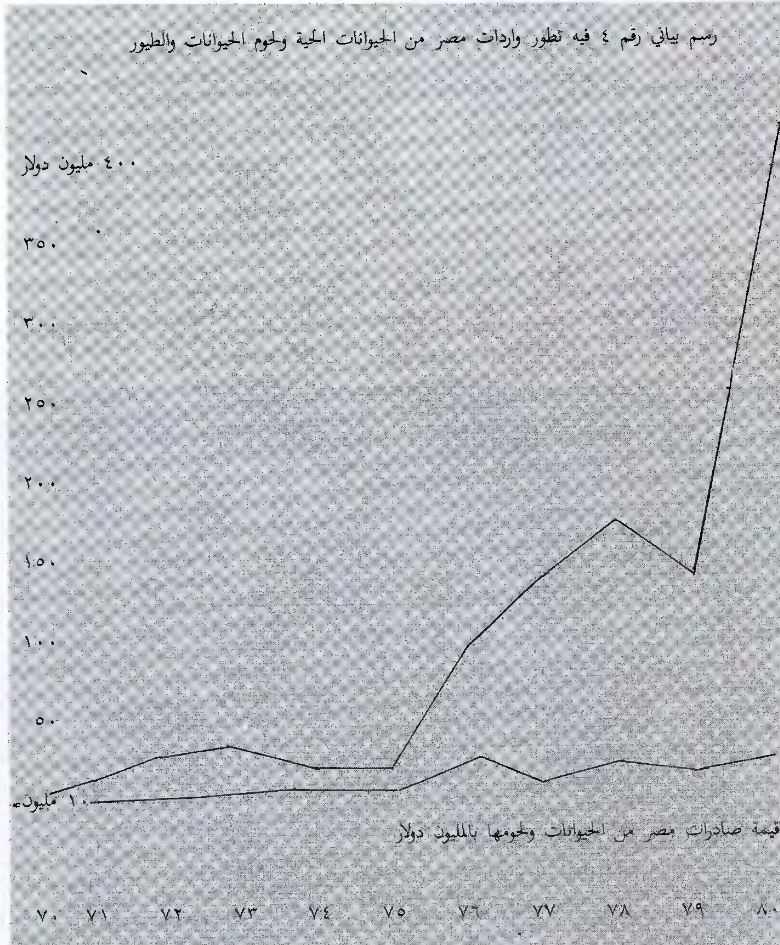
الا ان ظاهرة الواردات من اللحوم تأخذ صورة اكثر دلالة عند النظر لارقام الكميات الواردة من اللحوم بانواعها (كما نرى ذلك في جدول رقم ٦ نلحظ ذلك ايضا من الرسم البياني رقم ٣) .

يلاحظ ان واردات مصر من اللحوم قد تزايدت خلال السنوات ٧١ ــ ١٩٧٥ الا انها سجلت قفزات سريعة بعد عام ١٩٧٥ . فبعد ان كانت كمية الواردات في هذه السنة ١٧ الف طن ، ارتفعت عام ١٩٧٦ الى ٩٣,٢١٨ طن ولم تسجل بعد هذا التاريخ إلا تزايدا مستمرا وبمعدلات كبيرة للغاية إذ انها وصلت عام ١٩٨٠ الى ٢٩٥,٣١٢ طن لحم من كل الانواع بما فيها لحوم الطيور . فكمية واردات اللحوم تزايدت بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ بنسبة ١٧٧٥٪ وتزايدت قيمتها لنفس الفترة بنسبة ٣٩٦١٪ .

ونستطيع ان نرى من خلال الرسم البياني رقم ٤ تطور قيمة الورادات لكل من الحيوانات الحية واللحوم بانواعها (فيما عدا لحوم الاسماك) . وكما يوضح لنا هذا الرسم البياني فإن قيمة الواراداتت لكل من الحيوانات ولحومها ولحوم الطيور والمعلبات .. الخ . قد سجلت ارتفاعا من ١١,١٨٨,٠٠٠ دولار عام ١٩٧٠ الى ٩٩,٠٣٩,٠٠٠ دولار عام ١٩٧٦ ثم قفزت هذه القيمة الى ٣٨٦,٥٠٥,٠٠٠ دولار عام ١٩٨٠ .

ص ـ الواردات من الاسماك :

لم يكن الانتاج القومي من الاسماك اسعد حظا في تغطيته لحاجات الاستهلاك المحلي ، فقد قدر العجز في الانتاج لعام ١٩٧٥ بحوالي ٣٢,٥ الف طن وكانت نسبة الاكتفاء الذاتي من الانتاج على هذا النحو لهذا العام ١٩٧٥ ٧٧,٥٪ فقط[٢] وكان لهذا العجز تأثير على ازدياد قيمة الواردات من الاسماك ، فبعد ان كانت ٧٥٧ الف دولار عام ١٩٧١ ارتفعت الى ٦,٦٦٥,٠٠٠ دولار عام ١٩٧٤ والى ٤٩,١٩٨,٠٠٠ دولار عام ١٩٧٨ . (انظر جدول رقم ٧) .



ع ـ الواردات من اللبن والسمن والجبنة :

يتأثر الانتاج القومي من اللبن بعدد الحيوانات التي تنتجه ونوع الفصائل المخصصة لدره . وتكشف الاحصائيات عن ان عدد الابقار المنتجة للبن كان ٨٤٩ الف رأس عام ١٩٧٠ ارتفع الى ٩٧٢ الف رأس عام ١٩٧٧ ثم حسب تقدير منظمة الغذاء والزراعة انخفض عام ١٩٨٠ الى ٩٥٥ ألف رأس فقط . وكان الانتاج من اللبن البقري قد ارتفع من ٥٧٢ الف طن عام ١٩٧٠ الى ٦٥٥ الف طن عام ١٩٧٧ ، ثم الى ٦٧٢ الف طن عام ١٩٨٠ ـــ اي ان الانتاج ارتفع خلال هذه الفترة بنسبة ١٧,٤٪ . وفيما يتعلق بالانتاج من اللبن الجاموسي فإنه قد ارتفع من ١,٠٠٥,٠٠٠ طن عام ١٩٧٠ الى ١,١١٨,٠٠٠ طن عام ١٩٧٧ ثم الى ١,٢٦٧,٠٠٠ طن عام ١٩٨٠ اي ان الانتاج من اللبن الجاموسي قد ارتفع خلال نفس الفترة بنسبة ٢٦٪ . بينما إرتفع الانتاج من لبن الاغنام والماعز من ٢١ الف طن عام ١٩٧٠ الى ٢٧ الف طن عام ١٩٧٧ ثم إلى ٢٩ الف طن عام ١٩٨٠ اي انه حقق زيادة ٣٨٪ خلال هذه الفترة . وبذلك حقق الانتاج القومي من كل انواع اللبن زيادة قدرها ٢٣٪ طوال هذه الفترة(٣) .

وبالرغم من زيادة الانتاج القومي فإنه لم يكن يحقق الاكتفاء الذاتي . ففي عام ١٩٧٥ لم تكن نسبة تحقيق الاكتفاء الذاتي من اللبن الا ٩٢,٦٪ انخفضت الى ٩١,٧٪(٤) .

وقد انعكس ذلك دون شك على تزايد كمية الواردات من اللبن ومنتجاته (كما يتضح من جدول رقم ٨) فقد ارتفعت كمية واردات مصر من اللبن من ٤,٥٨٩ طن عام ١٩٧٠ قيمتها ٣,١٥٨,٠٠٠ دولار الى ١١,١٥٢ طن عام ١٩٧٩ قيمتها ١٠,٠٦٠,٠٠٠ دولار ، ثم الى ١٤,٢١٧ طن عام ١٩٧٩ قيمتها ١٨,٤١٦,٠٠٠ دولار . أي ان كمية الواردات من اللبن قد ارتفعت خلال هذه الفترة بنسبة ٢٠٩٪ وارتفعت قيمتها بنسبة ٤٨٣٪ .

وقد ارتفعت ايضا واردات مصر من الجبنة من ٢,٥٦٥ طن عام ١٩٧٠ قيمتها ١,٤١٧,٠٠٠ دولار الى ٨,٨٥٧ طن عام ١٩٧٦ قيمتها ١٣,٢٦٠,٠٠٠ دولار ثم الى ١٤,١٤٦ طن عام ١٩٨٠ قيمتها

جدول رقم ٨ واردات مصر من الالبان والسمن والجبن وقيمتها

الكمية : بالطن المتري
القيمة : بالالف دولار

السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
اللبن											
الكمية	٤٥٨٩	٢٨٥٣	٢٧٦٩	٢٤٥٦	٤٨٧١	٥١٠٠	١١١٥٢	١٧٦٩٧	١٩٧٣١	١٤٢١٧	—
القيمة	٣١٥٨	٢٠٦٣	٢٧٤١	٢٦٧٦	٥٤٤٢	٥٦٠٠	١٠٠٦٠	٢٤٥٣٥	٢٨٨١٤	١٨٤١٦	—
السمن											
الكمية	٣١٧	٣٠٠	٣٤٦	١٢	٤٠٨٨	١٥٠٠	٢٣٥٦٤	١٤٢٢٤	٢٧١٧٤	٢٢٠٠٨	٥٥٢٠٧
القيمة	١٦٣	١٥٤	٤٦٠	٢٤	٣٩٥٥	١٦٠٠	٣١٩٤٢	٢٦٧١٦	٦٥٩١٢	٣١٢٢٦	٦٠٠١٨
الجبن											
الكمية	٢٥٦٥	٣٨٥٥	٧٦٨	٧٣٣	١٤٨٠	٣٣٨٢	٨٨٥٧	٦٣٤٥	١٢٢٠٧	١٥٠٦٧	١٤١٤٦
القيمة	١٤١٧	١٩٣٧	٥٧٧	٦٨٩	١٦٨٧	٤٧٨٩	١٣٢٦٠	١٥٤٠٩	٢٩٨٦٩	١٩٣٢٠	٢٥١٨٩

Souece : FAO Annuaire de commerce de 1970-1980, Rome. N.U. 1979, Annuaire statistique du commerce international, vol. 1 commerce par psip- New York. 1980, P. 309

جدول رقم ٩ تطور واردات مصر من السكر المكرر

الكمية : بالطن المتري
القيمة : بالالف دولار

السنوات	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الكمية	٩,٩١٧	—	٨٤	—	٧٠,٣٨٩	١٣٣,١٩٢	١٦٤,٦٧٧	١٥٧,٦٠٠	٣٦٣,٠٨٧	١٨٧,٩٥٠	٤٥٩,٧٦٠
القيمة	١,٠١٢	—	١٢	—	٤٥٪٩٣٢	٨٢,٠٦٩	٦٠,٩١٨	٤٢,٨٦٠	١٠٤,٤٣٨	٤٩,٨٢٠	٢٧٨,٠٠٠

Surcer : FAO, Annuaire du commerce du 1970 à 1980.
N.U, 1975 Annuaire statistique du commerce international, vol. 1, New York, 1976, P. 335. N.U, 1979, Annuaire statistique du commerce international; vol. 1, New York, 1980, P. 309.

٢٥,١٨٩,٠٠٠ دولار . وبذلك زادت كمية واردات الجبنة خلال هذه الفترة بنسبة ٤٥١٪ بينما زادت قيمتها بنسبة ١٦٧٧٪ .

وقد سجلت الواردات من السمن ارتفاعا كبيرا خلال هذه الفترة فبعد ان كانت كمية الواردات من السمن ٣١٧ طن عام ١٩٧٠ قيمتها ١٦٣ الف دولار ، فإنها ارتفعت الى ٢٣,٥٦٤ طن عام ١٩٧٦ قيمتها ٣١,٩٤٢,٠٠٠ دولار ثم الى ٥٥,٢٠٧ طن عام ١٩٨٠ قيمتها ٦٠,٠١٨,٠٠٠ دولار .

ف ـ الواردات من البيض :

لم تكن مصر تستورد أي كميات من البيض حتى عام ١٩٧٩ ، وكان الأنتاج المحلي منه يغطي الاستهلاك المحلي ، الا انه بدءا من ١٩٧٧ بدأت واردات البيض تظهر في التجارة الخارجية لمصر فتسجل في هذا العام ١٩٧٧ كمية قدرها ٧ أطنان من البيض قيمتها ٤٩ الف دولار . وترتفع الوارادت من البيض الى ٩١ طن عام ١٩٧٨ قيمتها ١٨١ الف دولار ثم تقفز كمية الواردات عام ١٩٧٩ الى ١,٠٩٢ طن قيمتها ١,٢٩١,٠٠٠ دولار ثم ترتفع عام ١٩٨٠ الى ٢,٥٠٠ طن بيض قيمتها ٣,٣٠٠,٠٠٠ دولار (٥) .

ك ـ الواردات من السكر المكرر

برغم ما لمصر من تاريخ عريق في صناعة السكر وامكانية زراعة قصب السكر في الصعيد فإن العجز في الانتاج المحلي فيه بدأ يتزايد سنة بعد اخرى . ففي حين كان الانتاج القومي من السكر (الابيض والمكرر) ٥١٥ الف طن عام ١٩٧١ إرتفع الى ٥٥٠ الف طن عام ١٩٧٥ ثم الى ٦٦٢ الف طن عام ١٩٨٠ ، اي ان الانتاج لم يزد خلال هذه الفترة الا ٢٨٪ فقط . وقد انعكس هذا التطور البطيء على كمية الواردات من السكر ففي حين كانت كمية الواردات منه عام ١٩٧٠ لا تمثل الا ٩٩٧ طن قيمتها ١,٠١٢,٠٠٠ دولار (ولم تكن هناك واردات من السكر سنة ٧١ و ١٩٧٣) سجلت زيادة الواردات معدلا متسارعا فوصلت الى ٧٠,٣٨٩ طن عام ١٩٧٤ قيمتها ٤٥,٩٣٢,٠٠٠ دولار ، ثم قفزت كمية الواردات الى ٤٥٩,٧٦٠ طن عام ١٩٨٠ قيمتها ٢٧٨ مليون دولار (انظر جدول رقم ٩) ووصلت الأمور في تدهورها المستمر عام ١٩٨٢ الى استيراد حوالي ٥٠٪ من احتياج مصر من السكر من الخارج .

هذه السياسة الاستيرادية للمواد الغذائية كانت في الواقع انعكاسا للسياسة الزراعية التي انبعث خلال

جدول رقم ١٠ نسبة ما يغطيه الانتاج المحلي من المواد الغذائية من الاحتياجات الكلية

	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
مجموع الحبوب				٧٠,٣				٦٥,٦	٥٩	٥٦	٥٢,٥
القمح	٣٩,٨	٤٣,٧	٤١,٨	٤١,١	٣٩,٩	٣٣,١	٣٤,٦	٢٦	٢٢	٢٠	١٩
الشعير	١٠٣,٧					١٠٠,٠					
الأرز المقشور	١٤٣,٥					١٠٩,٨					
الذرة الشامية		٩٢,٣	٨٣,٦	٨٣,٤	٨٣,٧	٨١,٤	٨٠,٨	٨٢,٥			٧٣,٧
الذرة الرفيعة											
البقول	—	—	—	٦٩,٦	—	—	—	٨٢,٥	—	—	٦٩,٣
الفول	١٠٠	١٠٠	٨٣,٦	٦٠,٢	٩٠,٤	٩٢,٨	٨٩,٥				
العدس	٣٧	٨٤,٨	٦٥,٢	٤٢,٥	٤١,٢	٦٣,٦	٢٤,٦				
السمسم	—	٦٦	٤١	٢٩	٣٢,٥	٤٦,٨	٣٧				
الدرنات	—	—	—	١٠٨,٢	—	—	—	١٠٧,٦	—	—	١٠٣,٥
الخضروات	١٠١,٢	—	—	١٠١,٨	—	—	—	١٠١,٥	—	—	١٠٠,٥
السكر	١١٨,٢	١٠٢,٨	٩١,١	٧٣,٣	٧٨,٩	٨٠,٨	٦٦	٨٥,٩	—	—	٦١,٢
الفاكهة	١٠٤,٥	—	—	—	—	١٠٩,٨	—	١٠٥,٥	—	—	١٠١,٩
اللحوم الحمراء	٩٥,٩	٩٨,٧	٩٧,٤	٩٢,٢	٩٢,٣	٨٥,٧	٩١,٣	٧٣,٤	—	—	٤٠,٨
اللحوم البيضاء	١٠٠	—	—	٩٧,٤		٩٣	—	١١٠	—	—	٧٣
الألبان	٩١١	—	—	٩٢,٦	—	٧٨	—	٩١,٧	—	—	٨٠,٥
البيض	—	—	—	١٠٠	—	—	—	١٠٠	—	—	١٠٠
الاسماك	٩٧,٨	١٠٠	٩٦,٣	٩٩	٩٨,٨	٩٤,٨	٨١,٣	٧٨,١	—	—	٥٤,٦
الزيوت النباتية	٤٠,٦	٣٧,٦	٤٠,٨	٣٠	٣٤,٥	٢٤,٧	٢٧	٣١,٩	—	—	٢٧,٥

المراجع :

(١) د . علي الحافظ منصور ، الاعتماد على الذات في الامن الغذائي في مصر ، مصر المعاصرة ، العدد ٣٨١ ـــ يوليو ١٩٨٠ القاهرة ، ص ص ٥١٤ ـــ ٥١٦ .

البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣٤ ـــ العدد الثالث ١٩٨١ .

Jemaiel Hassainya, Mohamoud Allaya, Eyupte, le secteur agricol et ses peropectnies à l'horizon 1990, commission des communtair Europeenne, IAM. Motpellier, 1981 .

سنوات طوال تتجاوز بكثير العشر سنوات الاخيرة ، الا ان هذه السياسة الزراعية بدأت تأخذ منحى يركز على زراعة منتجات زراعية غير تقليدية كالفواكه والبساتين والحمضيات وذلك لاشباع متطلبات السوق العالمي . وقد عكست سياسة الدولة تشجيعها لهذه السياسة الزراعية وذلك عن طريق التسهيلات والاعفاءات الضريبية على البساتين التي تصل الى ما يشبه ـــ إن لم يكن ـــ تهربا ضريبيا . ولقد ادى ذلك الى اتساع المساحة التي خصصت للبساتين خلال العشر سنوات ١٩٧٠ ـــ ١٩٨٠ من ٢٤٤ الف فدان الى ٢٦٠ الف فدان(٧) .

وبالفعل سجلت التجارة الخارجية انخفاضا في السلع التقليدية المصدرة (الارز ، البصل، الثوم ، الفول ، السوداني) عام ١٩٧٩ بنسبة ٧٢٪ بالمقارنة بما كانت عليه قبل عشر سنوات ، في الوقت الذي سجلت فيه السلع الزراعية غير التقليدية (الخضروات الطازجة ، النباتات الطبية ـــ الزهور) ارتفاعا بلغ ٧٠٠٪ خلال نفس الفترة(٨) .

وبالاضافة الى ما سبق فإن السياسة الاستثمارية للدولة في قطاع الزراعة لم تكن متجهة نحو تحقيق تنمية حقيقية لهذا القطاع . اذ برغم ان حجم الاستثمارات في هذا القطاع قد ارتفعت من ٦١,٣ مليون جنيه عام ١٩٧٠/٦٩ الى ٣٨٥,٢ مليون جنيه عام ١٩٨٠ الا ان نسبة هذه الاستثمارات بقطاع الزراعة الى اجمالي الاستثمارات في كل القطاعات الاقتصادية قد هبط في نفس الفترة من ١٧,٧٪ الى ٩,٤٪[٩] . اي ان قطاع الزراعة لم يكن يحظ بأولوية في خطة الاستثمارات برغم ما يمثله ذلك القطاع من حيوية بالنسبة للاقتصاد المصري ككل سواء من حيث الانتاج او من حيث العمالة .

نتج عن هذه السياسة الزراعية تزايد عجز قطاع الزراعة عن امداد السوق الداخلي بما يحتاجه للاستهلاك المحلي . وكما يتضح من جدول رقم ١٠ فإن هذاا لعجز اخذ يتفاقم فيما يتعلق بالمنتجات الزراعيةا لتي كانت في اوائل السبعينات تعاني بالفعل من العجز . ولكن ما هو اخطر ان هذا العجز بدأ يمس بعض المنتجات التي كانت في وضع متزن نسبيا ، فمثلا السكر. الذي كان يغطي الاستهلاك المحلي بدأ يصاب بالعجز عن توفير الاحتياجات المحلية وكذا الحال بالنسبة للبقول . وكذا بالنسبة للارز الذي بدأت مصر تستورده بدءا من عام ١٩٨٢ .

وكما نشهد من هذا الجدول فإن الاوضاع ستزداد سوءا في السنوات القادمة اذا ما استمرت السياسة الزراعية على ما هي عليه . فطبقا للاحتمالات التي تتعلق بكل من النمو الزراعي والزيادة السكانية تبدو الصورة شديدة القتامة وان كان يجب التنويه الى ان كل ما يقال عن الزيادة السكانية باعتبارها سببا لهذه الحالة من انعدام التوازن ، تبدو هامشية امام التحليل المتعمق لهيكل الاقتصاد المصري . اذ ان ما يمكن ان يقال في تحليل ازمة الاقتصاد المصري هي اعمق من مجرد النمو السكاني ، فهي قضية تتعلق اساسا بنمط تراكم رأس المال وتوازنه في الانشطة الانتاجية المختلفة ، وكذا فإن هذه القضية تتعلق ايضا بنمط الاستهلاك السائد وبتوزيع الثروة والتفاوت الطبقي والارتباط بنمط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي .. الخ .

وتلك كلها قضايا يجب معالجتها بتفصيل في مكان اخر .

٢ ـ الانسان المصري
كم يدفع .. وكم يحصل من الغذاء

ان الازمة التي يواجهها الاقتصاد المصري بقدر ما تتعلق بعجزه عن توفير الكميات الضرورية للاستهلاك المحلي من المواد الغذائية ، تمتد لتشمل ايضا الكميات الاساسية من البروتين والدهون والسعرات الحرارية اللازمة لاعادة خلق قوة عمل الانسان المنتجة اي طاقته الجسدية والذهنية التي يوفرها له الغذاء ، (مع ضرورة الالتفات الى ان هذه القوة المنتجة يدخل في تكوينها ايضا العوامل الصحية والسكنية والاجتماعية والثقافية التي تمثل مع عامل الغذاء ، (كلاً لا يتجزأ من احتياجات الانسان الاجتماعية الضرورية) .

واذا كان موضوعنا يركز على موضوع الغذاء فإننا لا بد وان نهتم بعامل اساسي وهو كيف تحصل عليه الجماهير العريضة ، وهذا العامل لا بد معه من التعرض لمسألة الاسعار ، خاصة تلك التي تتعلق بالمواد الغذائية . وذلك لأنه طبقا للدراسات التي تمت فيما يخص ميزانية الاسرة والنصيب الذي تقتطعه الاسرة من دخلها للانفاق على احتياجاتها الغذائية اتضح ان الجزء الاكبر من الانفاق السنوي يتجه بالفعل لتغطية هذه الاحتياجات وخاصة لدى الطبقات ذات الدخل المحدود .

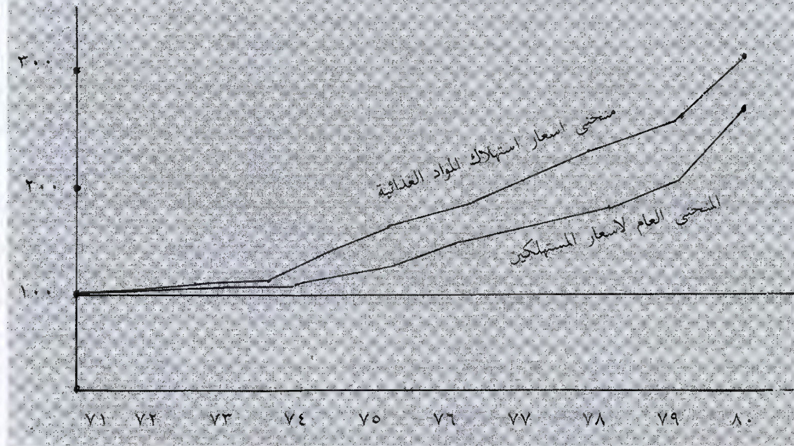
فيما يتعلق بمسألة الاسعار نستطيع ان نلحظ خلال الجدول رقم ١١ تطور الرقم العام لاسعار

جدول رقم ١١ تطور الرقم القياسي العام لاسعار المستهلكين والرقم القياسي لاسعار المواد الغذائية

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الرقم العام القياسي لاسعار المستهلكين	١٠٠,٠	١٠٣,١	١٠٥,٢	١٠٩,٨	١٢١,٧	١٣٣,٥	١٤٧,٣	١٦٦,٠	١٨٤,٤	٢٠٢,٧	٢٤٦,١
الرقم القياسي لاسعار لاسعار المواد الغذائية	١٠٠,٠	١٠٥,٤	١٠٨,٣	١١٥,٦	١٣٥,٢	١٥١,٦	١٧٤,٠	١٩٨,٩	٢١٨,	٢٣٤,٢	٢٩٨,٧

المصدر : Annuaire du statistique du Travail. 1980, Bureau International du Travail, Genève, 40 edition, 1980, Tabes 23, A et 23, B

رقم بياني رقم ٥ تطور الرقم العام لاسعار المستهلكين
وكذا الرقم القياسي لاسعار المواد الغذائية (١٩٧٠ = ١٠٠)



المستهلكين وكذا الرقم القياسي لاسعار المواد الغذائية . ونلحظ من خلال هذا الجدول **انه في الوقت الذي ارتفع فيه الرقم العام لاسعار المستهلكين بنسبة ١٤٦٪ خلال العشر سنوات فان الرقم القياسي لاسعار المواد الغذائية قد ارتفعت في نفس الفترة بنسبة ١٩٨,٧٪** (انظر التمثيل البياني لهذا التطور في الرسم البياني رقم ٥) .

ونلحظ الارتفاع السريع في الأسعار بشكل عام خلال العشر سنوات الماضية وبوجه خاص السنوات الاخيرة . الا ان اسعار المواد الغذائية كانت اكثر تزايدا ، ومعدل الارتفاع السنوي لها كان اسرع من معدل ارتفاع الرقم العام لاسعار المستهلكين . وهذا يبين ان توفير الحاجات الغذائية كانت تواجهه مشكلة الاسعار التي نستطيع ان نتبين دلالتها بصورة اكثر تفصيلا اذا ما تناولناها بصورة اكثر تحليلا ، أي بتناول مسألة الاسعار مقارنة بين الريف والحضر . فمن ناحية ، كما يتضح من جدول رقم ١٢ ، نلحظ ان الرقم القياسي العام لاسعار المستهلكين كان يتزايد في الريف بمعدل اسرع مما تسجله ارقام الحضر ، وهذا يعني ان الغالبية العظمى

من السكان الذين يدخلون في فئات محدودي الدخل خاصة الفلاحين كانت تتحمل عبء زيادة الاسعار اكثر من سكان الحضر . ومن ناحية ثانية نلحظ انه فيما يتعلق بالارقام القياسية لاسعار المواد الغذائية كان الريف ايضا هو الذي يتعرض لموجة ارتفاع الاسعار وبصورة اكثر حدة من الحضر . (يمكن ملاحظة ذلك ايضا من الرسم البياني رقم ٦) .

بالفعل يتعرض الريف المصري لموجة غلاء تعم حتى المنتجات الزراعية التي يقوم بانتاجها الفلاح . ففي حين انخفضت الارقام القياسية لاسعار الحبوب في الحضر بين ١٩٦٦ /١٩٦٧ و ١٩٧٠ /١٩٧١ بنسبة ١,١٪ ثم ارتفعت بنسبة ٨٠,١٪ عام ١٩٨٠ فإن اسعار الحبوب قد ارتفعت في الريف بنسبة ١١,٧٪ عام ١٩٧٠/١٩٧١ ثم زادت بنسبة ٢٠١,٩٪ عام ١٩٨٠ (انظر جدول رقم ١٣) . ونستطيع ان نلمح نفس هذه الظاهرة فيما يتعلق باسعار البقول والخضر والفاكهة ومنتجات الالبان التي كانت كلها تواصل الارتفاع في كل من الحضر والريف الا انها كانت اكثر ارتفاعا في الريف منها بالحضر طوال الفترة .

وحدة الصعوبة التي تواجهها الطبقات الفقيرة من الشعب المصري في الحصول على ما يكفيها من الغذاء تبدو لنا اكثر وضوحا إذا ما عرفنا ان جزءا كبيرا من اجمالي انفاق الاسرة العام يذهب في شراء السلع الغذائية . فطبقا لبحث ميزانية الاسرة ١٩٧٤ /١٩٧٥ « يتراوح ما ينفقه الفرد على احدى عشرة سلعة غذائية مدعمة ما بين حد اقصى ٤٨,٤٠٪ وحد ادنى ٥,٨٥٪ من اجمالي الانفاق الاستهلاكي في العام . وذلك بالنسبة لمستويات الانفاق المختلفة . (هذه السلع هي : قمح وخبز ، دقيق فاخر ، ذرة ، ارز ، فول ، عدس ، زيت طعام ، سكر ، اللحوم المثلجة المستوردة ، سمك طازج ومجمد ، شاي »[١٠] .

ففيما يتعلق بفئات الانفاق المختلفة نلمح ان ذوي الدخل المحدود ينفقون الجانب الاكبر من انفاقهم الاستهلاكي على الطعام . وذلك يعني انه بازدياد ارتفاع اسعار المواد الغذائية يزداد العبء الذي تتحمله الشرائح الفقيرة من الشعب اذ عليها ان تحصل على نفس الكميات من السلع الغذائية باسعار اكثر ارتفاعا وبالتالي تنفق باستمرار جزءاً يتزايد من دخلها عاما بعد عام . (جدول رقم ١٤) .

من خلال هذا الجدول نستنتج ان الجزء الاكبر من الانفاق الاستهلاكي السنوي يذهب الى توفير الاحتياجات من الغذاء وان كنا نلمح تناقضا يعبر عن التفاوت في هذا القدر من الانفاق بين فرد وآخر واسرة

جدول رقم ١٢ تطور الرقم القياسي العام لاسعار المستهلكين في الريف والحضر وكذا الارقام القياسية لاسعار الطعام والشراب (٦٦/ ١٩٦٧ = ١٠٠)

	١٩٧١/٧٠	١٩٧٢/٧١	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
الرقم القياسي العام لاسعار المستهلكين											
في حضر مصر	١١٣,٦	١١٦,٣	١٢٢,٤	١٣٥,٧	١٤٨,٩	١٧١,٢	١٩١,١	٢١٢,٦	٢٣٣,٥	٢٨٣,٣	٣٠٦,٥
في ريف مصر	١١٧,٩	١١٧,٦	١٣١,٢	١٤٩,٦	١٩٧,٩	١٩٥,٩	٢٢٠,٧	٢٣٨,٤	٢٦٥,٨	٣٢٣,٧	٣٦٤,٢
الارقام القياسية لاسعار الطعام والشراب											
في حضر مصر	١١٧,٠	١٢٠,٨	١٣٠,٨	١٥٢,٩	١٧١,٥	٢٠٩,٢	٢٣١,٣	٢٥٤,٧	٢٧٧,٣	٣٥٢,٩	٣٩١,٣
في ريف مصر	١٢٠,٢	١١٩,٦	١٣٨,٣	١٦٦,٦	١٨٥,٤	٢٢١,٨	٢٥٣,١	٢٧٥,٣	٣٠٥,٢	٣٨١,١	٤٢٦,٥

المصدر : البنك الاهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣٣ ــ العدد الاول ١٩٨٠ ــ ٢/٦ (ب) ، ٢/٦ (أ)
البنك الاهلي المصري ، المنظمات الاقتصادية المحلية ، عدد ديسمبر ١٩٨١ ، ص ص ١٣ ــ ١٤

١٣ ـ تطور الارقام القياسية لاسعار المستهلكين في الريف والحضر بالنسبة للطعام والشراب

السنوات	الحضر							الريف						
	الحبوب والنشويات	البقول و المواد الغذائية الاخرى	اللحوم والاسماك والبيض	منتجات الالبان	الخضر	الفواكه	المجموع	الحبوب والنشويات	البقول و المواد الغذائية الاخرى	اللحوم والأسماك والبيض	منتجات الالبان	الخضر	الفواكه	المجموع
١٩٧١/٧٠	٩٨,٩	١٣٣,٥	١٢٦,٩	١١٤,٤	١١٧,٠	١٣٠,٥	١١٧,٠	١١١,٧	١٢١,١	١٣٣,٠	١١٨,٧	١٢٩,٠	١٢٨,٦	١٢٠,٢
١٩٧٢/٧١	٩٩,٠	١٤٧,٣	١٣٤,١	١١٩,٩	١٢٠,٠	١٢٨,٢	١٢٠,٨	١٠٦,٥	١٢٦,٧	١٣٥,٧	١٢٢,٧	١١٤,٣	١٢٦,٩	١١٩,٦
١٩٧٣	١٠٤,٩	١١٩,٥	١٥٤,٥	١٣٧,٦	١٦٤,٠	١٥٢,٦	١٣٠,٨	١٢٧,١	١٢١,٧	١٥٨,٢	١٤٣,٢	١٨٤,١	١٤٢,٣	١٣٨,٣
١٩٧٤	١١٩,٩	١٥٧,٢	١٧٩,٥	١٦٣,٤	١٩٢,٣	١٧٤,٢	١٥٢,٩	١٤٥,٤	١٦٠,٠	١٨١,٩	١٧٧,٥	١٩٤,٤	١٦٩,٦	١٦٢,٦
١٩٧٥	١٢١,٣	١٩٢,٥	٢١١,٥	١٩١,٤	٢١٠,٤	١٩٣,١	١٧١,٥	١٥١,٦	١٩٧,١	٢٢٧,٤	٢٢١,٥	٢٣٢,٦	٢٠٨,٩	١٨٥,٤
١٩٧٦	١٢٥,٨	٢١٨,١	٢٨٧,٨	٢٤٠,٩	٢٧٦,٨	٢٣٠,٢	٢٠٩,٢	١٥٧,٧	٢٠٦,٩	٣٠٠,٣	٢٨٧,٤	٢٩٦,٢	٢٣٥,٩	٢٢١,٨
١٩٧٧	١٣٥,٣	٢٥٦,٩	٣١٦,٢	٢٧٩,٦	٢٤١,٢	٢٦٣,٦	٢٣١,٣	١٨٧,٦	٢٤٨,٨	٣٢٣,٠	٣٢١,٣	٣٣٧,٥	٣١٦,٩	٢٥٣,١
١٩٧٨	١٣٩,٣	٢٧٣,٩	٣٣١,٨	٣١٥,٤	٣٣١,٧	٣٦٢,٢	٢٥٤,٧	٢٠٣,٠	٢٨٩,٤	٣١٩,٥	٣٦٣,٧	٤٣٠,٤	٣٨٢,٨	٢٧٥,٢
١٩٧٩	١٣٤,٤	٣٠٥,٤	٣٨٣,٧	٣٣٦,٩	٢٢٦,٨	٣٩٢,٤	٢٧٧,٣	٢٠١,١	٣١٢,٩	٣٨٨,٩	٤٣٣,٥	٤٤٩,٦	٤٣١٦,٦	٣٠٥,٢
١٩٨٠	١٨١,١	٤١٣,٣	٤٦٠,٦	٣٨٥,٥	٣٨٥,٨	٤٣٦,٠	٣٣٥,٦	٣١٠,٩	٣٧١,٠	٤٣١,٧	٤٣٦,٩	٤١٧,٠	٤٨٩,٠	٣٦٣,٣
٨٢/٨١	٢٠١,٩	٥٠٦,٥	٥٣٨,٨	٥٠٦,٦	٤٨٧,٤	٦٣١,٥	٤٠٧,٨	٣٠٥,٨	٤٩٦,٣	٥٩٦,٠	٥٧٢,٦	٦١٠,٣	٦٥٢,٠	٤٣٩,٦
١٩٨٢	٢٢٠,٧	٥٥٤,٢	٦١٣,٣	٦٠٤,٥	٦٥٢,٤	٥٨١,٧	٤٥٥,٧	٣٣٣,٦	٥٢٨,٤	٦٨٦,٧	٦٨٥,١	٧٦٠,٣	٧٠٨,٥	٥٠٠,٩

المصدر : البنك الاهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣٣ ، العدد الاول ١٩٨٠ ، جدول ٦/٢ (ب) ، جدول ٦ /٢ (جـ)
البنك الاهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣٦ ، العدد الاول ١٩٨٣ ، جدول ٦ /٢ (ب) ، جدول ٦ /٢ (جـ)
تشمل الى جانب المجموعات المختارة ، الزيوت والدهون والسكر والاغذية السكرية والمشروبات والمرطبات

واخرى طبقا لفئة الانفاق التي تندرج تحتها ـــ أو بمعنى أدق طبقا للوسط او الوضع الاقتصادي ـــ الاجتماعي الذي تحتله في السلم الطبقي في المجتمع . فنلمح مثلا التفاوت بين الانفاق الفردي في الريف على الغذاء في شريحة الإنفاق من ٥ الى ٤٩ جنيه والتي لم تكن الا حوالي ٢٩ جنيه سنويا بينما شريحة الانفاق لالفين جنيه واكثر تنفق ما يقرب من ٤١٩ جنيه على تغطية نفقاتها الغذائية . وبالمثل بالنسبة للاسرة في كل من الفئتين المذكورتين حيث تنفق الاولى ما يقرب من ٣٧ جنيه بينما الاخرى – ١٨٥١,٦ جنيه . ونفس هذه الظاهرة تتكرر تقريبا فيما يتعلق بشرائح الانفاق بين الفئات المختلفة وذلك انما يعكس من ناحية ان هناك تفاوتا اجتماعيا ـــ اقتصاديا يكشف عن نفسه في ظاهرة الانفاق على تغطية الحاجات الغذائية اللازمة للانسان فبينما هناك طبقات متخمة . هناك اخرى تتضور جوعا . ومن ناحية اخرى ـــ كما نشاهد ذلك بـ جدول ١٣ ـــ هناك تفاوت بين الانفاق على الطعام بالنسبة للشخص في الريف والحضر ، وهذا التفاوت يتمثل في ازدياد نصيب انفاق الشخص في المدينة على الطعام بالقياس الى الشخص في الريف . في حين اننا نرى ان هناك تقاربا نسبيا فيما يتعلق بانفاق الاسرة على الطعام في كل من الريف والحضر في معظم فئات الانفاق .

هذه الاوضاع السالف التعرض لها تحتم ان نلقي نظرة على نصيب الفرد المصري من السعرات الحرارية ، البروتين فإن ذلك سوف يكشف مدى الاشباع الذي يحققه الانسان المصري من احتياجاته الغذائية اللازمة لتجديد طاقته الجسدية والذهنية المنتجة .

تجدر الاشارة الى ان الاحتياجات الضرورية تختلف من شخص لآخر طبقا للعمر ولنوع النشاط الذي

يمارسه والظروف الطبيعية المحيطة ووزن الجسم . ونستطيع ان نرى جدول رقم ١٥ تقدير السعرات الحرارية الضرورية للفرد طبقا للانشطة التي يمارسها وكذا الاحتياجات في كل نشاط منها في علاقته بالوزن (بالكجم من وزن الانسان) .

وكما نلاحظ فإن استهلاك الفرد يختلف اختلافا كبيرا بحسب النشاط الذي يمارسه وكذلك يختلف بحسب وزن جسم الانسان فما يتطلبه الكجم من وزن جسم الانسان في نشاط خفيف اقل بكثير مما يتطلبه من سعرات حرارية في نشاط صعب أو غير عادي .

وبالمثل فإن احتياج الكجم من وزن الانسان يختلف من شخص لآخر فيما يتعلق بالبروتين الضروري يوميا . فالمتوسط يقدر بـ ٠,٦١٦ جم لكل كجم من وزن جسم الانسان[١١] . أي ان شخصا يزن

١٤ ـ نصيب الغذاء في ميزانية الاسرة في كل من الريف والحضر
(١٩٧٤ ـ ١٩٧٥)

	الريف		الحضر	
فئات الانفاق بالجنيه	الانفاق على الطعام بالنسبة للفرد	الانفاق على الطعام بالنسبة للاسرة	الانفاق على الطعام بالنسبة للفرد	الانفاق على الطعام بالنسبة للاسرة
٥ ــ ٤٩	٢٨,٦٩٢٣	٣٧,٣٠٠٠	٣٣,٥٥٥٥	٣٧,١٢٥٠
٥٠ ــ ٧٤	٣٢,٠٥٧٧	٦١,٧٤٠٧	٤٥,٧٥٨٧	٦٤,١٠٠٠
٧٥ ــ ٩٩	٢٩,١٦٦٠٤	٨٨,٣١٤٣	٣٨,٨٩٤٧	٨٦,٩٤١٢
١٠٠ ــ ١٤٩	٣٤,٢٥٢٦	١٢٦,٩١٠٣	٤٣,٨٧٨٢	١٢٧,٧٤٦٨
١٥٠ ــ ١٩٩	٣٨,٤٥٩٣	١٧٣,٠٦٢٠	٤٦,٨٤٢٦	١٧٤,١١٣٢
٢٠٠ ــ ٢٤٩	٤٢,٦٥٥٠	٢٢٧,٢٨٨١	٤٨,٣٩٧١	٢٢٤,٣٨٦٤
٢٥٠ ــ ٢٩٩	٤٥,٩٠٧٤	٢٧٥,٤٤٤٤	٥٧,٥٦٩١	٢٧٥,٤٨٥٩
٣٠٠ ــ ٣٤٩	٤٥,٣٣٩٣	٣٢٥,٠٥٨٨	٦٤,٠٣١٥	٣٢٤,٨٣٨٥
٣٥٠ ــ ٣٩٩	٥٥,٣٩٠٩	٣٧٠,٩٣٢٦	٦٤,٨٧٤٠	٣٧٥,٤٣٢٣
٤٠٠ ــ ٤٩٩	٦١,٥٠٧٥	٤٣٧,٦٢٨٣	٧٢,٢٦١٠	٤٢٩,٣٨٧٨
٥٠٠ ــ ٥٩٩	٦٩,٩٣٢٤	٥٤٠,٣٨٦٤	٨٧,٥٦٠٧	٥٤٩,٨٠٨٣
٦٠٠ ــ ٧٩٩	٨١,٤٣٧٤	٦٩٠,٣٣٨٥	١٠٥,٣٧٩١	٦٨٣,٥١٧٦
٨٠٠ ــ ٩٩٩	٩٧,٩٧٧٧	٨٧٨,٥٣٣٣	١٤٧,١٠٤٢	٨٩٠,٠٨٧٠
١٠٠٠ ــ ١٣٩٩	١٤٩,٧٦١٧	١,٢٠٤,٣٣٣٣	١٦٧,٩٩٧٩	١,١٤٧,٩٨٥٥
١٤٠٠ ــ ١٩٩٩	١٥٠,٨١٨٩	١,٦٠١,٠٠٠٠	٢٦١,٩٠١٠	١,٧٤٨,٩٦٦١
٢٠٠٠ فاكثر	٤١٨,٦٥٢٢	١,٨٥١,٦٠٠٠	٣٥٨,٥٩٣٥	٢,٤٧٥,٤٥١٦

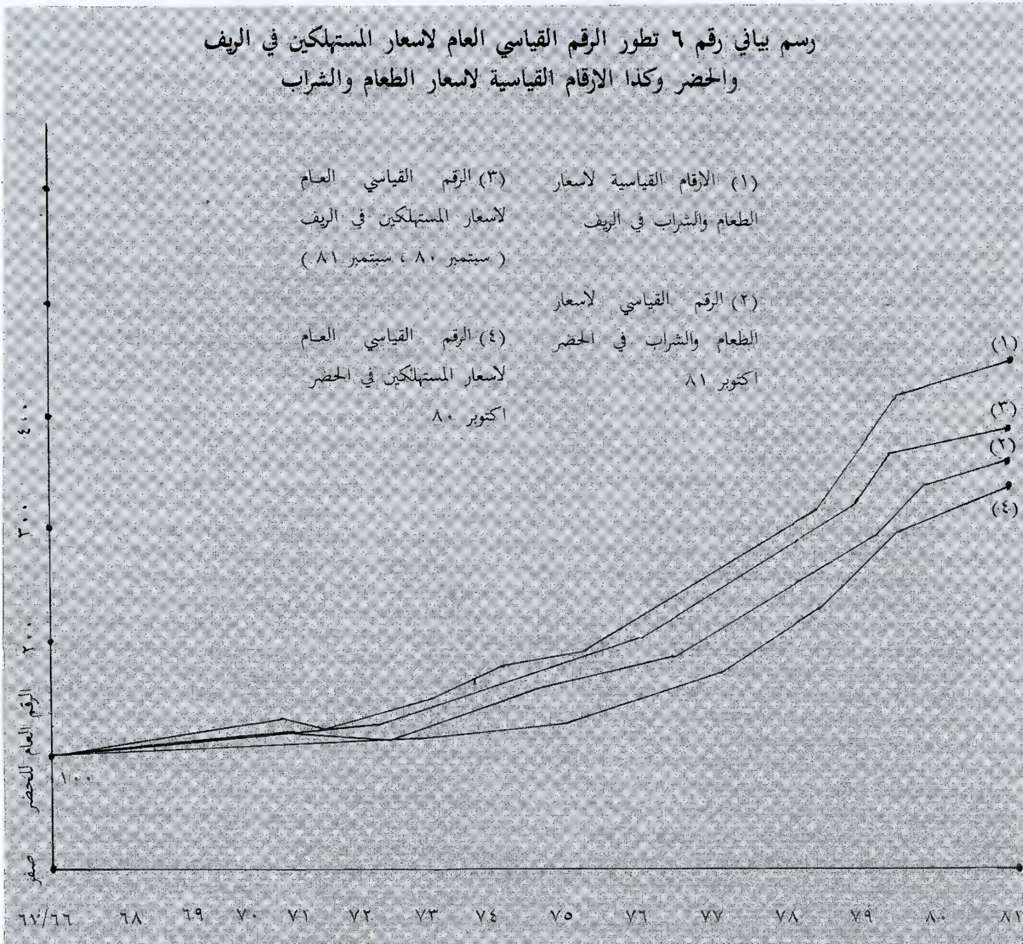
Saurce : Khalid Ueram, EGYPT, Economic management in a period of transition, the report of a missian seut to the Arab Republic og Egypr by the orld Bank, The Jonus Hopkins University Press, Battinore and London, 1980, PP. 334-35

٥٠ كجم يحتاج ٣٠,٨ جم بروتين يوميا ، بينما شخص يزن ٨٠ كجم يحتاج الى ٤٩,٢٨ جم يوميا من البروتين .. الخ .

وفيما يتعلق باحتياجات الانسان من الدهون فإن الحد الادنى منه هو ٤٠ جم يوميا للشخص والحد الاقصى ١١٠ جم يوميا اي ان المتوسط الضروري يوميا للشخص هو ٧٥ جم يوميا[١٢] .

بعد تحديد الحد المتوسط من الاحتياجات البشرية لهذه العناصر ، يمكن ان نلقي نظرة سريعة على نصيب الفرد اليومي منها والذي يمثل انعكاسا لكل من مستوى الدخل واسعار المواد الغذائية في مصر بالاضافة لما يعكسه عن الوضع العام لدرجة الاشباع من العناصر الغذائية الضرورية لحياة الانسان .

من خلال الجدول رقم ١٦ نستطيع ان نلمس تطور نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية ، ومن البروتين ومن الدهون ونلحظ ان هناك تطورا قد حدث بين ٦٩ ــ ١٩٧١ و ٧٥ ــ ١٩٧٧ فيما يتعلق بنصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية ومن البروتين ، الا انه يجب ان نتنبه الى ان هذا الجدول لا يعكس الا



رسم بياني رقم ٦ تطور الرقم القياسي العام لاسعار المستهلكين في الريف والحضر وكذا الارقام القياسية لاسعار الطعام والشراب

١٥ ــ اختلاف استهلاك السعرات الحرارية لطبيعة النشاط

الوحدة : بالسعرات الحرارية

	نشاط خفيف	نشاط معتدل	نشاط صعب	نشاط غير عادي
هامش استهلاك الطاقة	٢٣٠٠ ــ ٣١٠٠	٢٦٠٠ ــ ٣٤٠٠	٣١٠٠ ــ ٣٩٠٠	٤٤٠٠ ــ ٤٦٠٠
المتوسط (٢٤ ساعة)	٢٧٠٠	٣٠٠٠	٣٥٠٠٠	٤٠٠٠
المتوسط بالنسبة لكجم من وزن الجسم :	٤٢	٤٦	٥٤	٦٢

Saurce : Khadiga ABDEL - FATTAH, Depentence et Mode de Cousommation en Egypt. Thire de Doctrat 3ème cyvle en Economi Régionale, Université de Montpellier I - Faculté de Droit et de Scrier ces conomiqes, 1982, P. 34

الوضع العام دون ان يأخذ في الاعتبار التفاوت الطبقي أو بقول آخر التفاوت في مستوى المعيشة وبالتالي التفاوت في درجة اشباع الاحتياج من العناصر الغذائية .

واذا استخدمنا تصنيف البنك الدولي بهذا الشأن وعلى اساس تصنيف الطبقات في مصر عام ١٩٧٥ الى طبقة دنيا نصيب الفرد فيها من السعرات الحرارية ٢٢٠٤ ومن البروتين ١٥ جرام في اليوم ، وطبقة وسطى يخص الفرد فيها ٢٨١٨ من السعرات الحرارية و ١٨ جرام من البروتين ثم طبقة عليا يحصل الفرد فيها على ٣١٣٠ من السعرات الحرارية و ٣٧ جرام من البروتين[١٣] ، فإننا نلمس بعضا من هذا التفاوت الطبقي .

وفي الحقيقة اذ ما رجعنا الى جدول رقم ١٤ مرة اخرى فاننا نستطيع ان نلمس ان نصيب الفرد المصري بشكل عام يقترب من المتوسط الضروري من السعرات الحرارية إلا ان نصيب الفرد من « الطبقة الدنيا » يقل كثيرا عن هذا المتوسط .

اما فيما يتعلق بالبروتين فاننا نشهد ان هناك تفاوتا بين ما يعطيه جدول رقم ١٥ من معلومات تخص نصيب الفرد اليومي من البروتين وبين تلك التي يعطيها تصنيف البنك الدولي بهذا الشأن نفسه اذ انه بالمقارنة نستطيع ان نستنتج ان عدد الجرامات التي يحصل عليها الفرد يوميا تقل عن المتوسط الضروري الذي يتحدد بناء على وزن الجسم .

ولعل اجراء مقارنة بين نصيب الفرد اليومي في مصر وفي بعض البلدان الاخرى يساعدنا على رؤية الفجوة التي تفصل بين نمطين استهلاكيين للانسان في البلدان الرأسمالية والبلدان المتخلفة .

فمن خلال جدول رقم ١٧ نستطيع ان نقيم هذه المقارنة للفترة ٧٥ ــ ١٩٧٧ بين كل من الولايات المتحدة ، البرازيل ، الجزائر ومصر . ونستنتج من هذا الجدول ان هناك تفاوتا ملحوظا بين ما يستهلكه الفرد يوميا في الولايات المتحدة من السعرات الحرارية وبين نظيره في الثلاث بلدان الاخرى وإن كان نصيب الفرد في مصر يعد مرتفعا بالقياس الى الجزائر والبرازيل الا ان ما يلفت النظر هو ان نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية يتم توفيره في البلدان المتخلفة من المنتجات النباتية بشكل اساسي وبفارق كبير عما يتم اشباعه من المنتجات الحيوانية . ويتكرر ذلك ايضا فيما يتعلق بنصيب الفرد اليومي من البروتينات فكما هو واضح ، هناك

١٦ ـ تطور النصيب اليومي للفرد من السعرات الحرارية ، البروتين والدهون في مصر

السنوات	نصيب الفرد اليومي من عدد السعرات الحرارية: العدد الاجمالي للسعرات الحرارية	من المنتجات النباتية	منتجات حيوانية	نصيب الفرد اليومي من البروتين بالجرام: العدد الاجمالي لجرامات البروتين	عدد الجرامات من المنتجات النباتية	عدد الجرامات من المنتجات الحيوانية	نصيب الفرد اليومي من الدهون بالجرام: العدد الاجمالي لجرامات الدهون	عدد الجرامات من منتجات نباتية	عدد الجرامات من منتجات حيوانية
٦٩/١٩٧١	٢٦٠٣	٢٤٤٧	١٥٦	٧١,٢	٦٠,٦	١٠,٧	٤٨,٩	٣٧,٦	١١,٣
٧٢/١٩٧٤	٢٥٨٦	٢٤٣٠	١٥٦	٧٠,٢	٥٩,٦	١٠,٥	٤٧,٦	٣٦,٢	١١,٤
٧٥/١٩٧٧	٢٧١٦	٢٥٤٢	١٧٤	٧٤,٤	٦٣,٣	١١,١	٤٨,٧	٣٥,٧	١٣,٠

Source : FAO, Annuaire fao de la production vol. 32 - 1978 Rome PP. 247-52

تفاوت كبير بين نصيب الفرد في مصر والولايات المتحدة وان كان مركز مصر يعد افضل في درجة الاشباع من كل من البرازيل والجزائر . اما فيما يخص نصيب الفرد المصري يوميا من الدهون فهو يكاد يقترب من الحد الادنى اللازم يوميا للانسان وكما هو واضح فهو شديد الانخفاض بمقارنته بنصيب الفرد الامريكي يوميا .

اي هناك فجوة كبيرة بين ما يستهلكه الفرد من عناصر غذائية ضرورية في البلدان الرأسمالية وبين ما يستهلكه الفرد في البلاد المتخلفة والتي قد تصل في اغلب الاحوال الى ان يكون متوسط ما يستهلكه الفرد يوميا من العناصر الغذائية ادنى بكثير مما يحتاجه . وهذا يخلف دون شك ارتفاعا في نسبة الامراض والوفاة وانخفاضا في الانتاجية وبالتالي في الانتاج .

٣ ـ نحو مزيد من التبعية للسوق الرأسمالي العالمي

تدخل مصر في علاقات تجارية دولية كأي بلد آخر ، لتوفير ما يلزمها من سلع وتصدير ما يفيض لديها من سلع أخرى . ولقد تميزت السنوات الاخيرة بتحولات عميقة في هذه العلاقات .

اذ انه في الوقت الذي كانت فيه صادرات مصر الى بلدان المعسكر الاشتراكي عام ١٩٧٠ قد بلغت قيمتها ٢٠٣,٤ مليون جنيه تمثل نسبتها ٦١,٤٪ من جملة الصادرات المصرية ، فإن هذه القيمة برغم انها ارتفعت الى ٣٨٦,٥ مليون جنيه عام ١٩٨٠ فإنها لم تمثل الا نسبة ١٨,١٪ فقط من جملة الصادرات المصرية .

اما واردات مصر من بلدان المعسكر الاشتراكي فكانت قيمتها ١١٥,٩ مليون جنيه أي ٣٣,٨٪ من جملة الواردات المصرية عام ١٩٧٠ ، وفي عام ١٩٨٠ ارتفعت القيمة المطلقة لهذه الواردات الى ٤٥٣,٨ مليون جنيه الا ان هذه القيمة لم تمثل الا نسبة ١٣,٣٪ فقط من جملة الواردات لهذا العام .

١٧ ـ مقارنة بين نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية ، البروتين ، الدهون في مصر وفي بعض البلدان الاخرى (٧٥ ـ ١٩٧٧)

البلد	عدد السعرات الحرارية			عدد جرامات البروتين			عدد جرامات الدهون		
	اجمالي	منتجات نباتية	منتجات حيوانية	اجمالي	منتجات نباتية	منتجات حيوانية	اجمالي	منتجات نباتية	منتجات حيوانية
الولايات المتحدة	٣٥٣٧	٢٢٣٧	١٣٠٠	١٠٦,٢	٣٣,٥	٧٢,٧	١٦٣,٨	٦٥,٤	٩٨,٣
البرازيل	٢٥٢٢	٢١٠٥	٤١٦	٦١,٢	٣٨,٠	٢٣,٢	٥٠,٢	١٩,٤	٣٠,٧
الجزائر	٢٣٥٧	٢١٢٨	٢٢٨	٦٣,٠	٥١,٧	١١,٣	٤٤,٤	٢٩,٦	١٤,٨
مصر	٢٧١٦	٢٥٤٢	١٧٤	٧٤,٤	٦٣,٣	١١,١	٤٨,٧	٣٥,٧	١٣,٠

Source : Anniuaire FAO de la production, op.cit, PP. 247-52

ومن الجدير بالذكر ان مصر حققت فائضا في الميزان التجاري في تجارتها مع بلدان المعسكر الاشتراكي ابان الفترة ١٩٧٠ ـــ ١٩٧٦ . وكان اقصى فائض حققه الميزان التجاري لصالح مصر قد بلغ ١٣٨ مليون جنيه عام ١٩٧٣ وادنى فائض كان ٧٠ مليون جنيه تقريبا عام ١٩٧٦ . ثم بدأ الميزان التجاري يسجل عجزا بدءاً من هذا التاريخ . وكان اقصى ما سجله الميزان التجاري مع البلدان الاشتراكية قد بلغ ١٤٣,٩ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ثم انخفض هذا العجز الى ٦٧,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٠ .

اما فيما يتعلق بالتبادل التجاري بين مصر والبلدان المتخلفة فإننا نشهد ان الصادرات المصرية الى هذه البلدان قد بلغت قيمتها ٩٥,٨ مليون جنيه عام ١٩٧٠ وهذه القيمة تمثل ١٩,٩٪ من اجمالي الصادرات المصرية وقد ارتفعت قيمة الصادرات الى هذه البلدان الى ٤٩١,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٠ وكذا ارتفعت نسبة ما تمثله هذه القيمة من اجمالي الصادرات الى ٢١,٧٪ .

في عام ١٩٧٠ بلغت قيمة واردات مصر من البلدان المتخلفة ٧١,٨ مليون جنيه تمثل ٢١٪ من جملة الواردات المصرية . وفي عام ١٩٨٠ ، ارتفعت القيمة المطلقة للواردات من هذه البلدان الى ٤٦٢,٦ مليون جنيه الا ان النسبة التي تمثلها هذه القيمة قد انخفضت الى ١٣,٦٪ فقط من اجمالي قيمة الواردات المصرية .

وتميز الميزان التجاري مع البلدان المتخلفة طوال الفترة بالعجز باستثناء عام ١٩٧٣ الذي حقق فيه فائضا قدره ١١,٣ مليون جنيه . الا ان العجز في الميزان التجاري الذي ظل مرتفعا طوال الفترة قد انخفض من ٢٢٠,٧ مليون جنيه عام ١٩٧٩ الى ٠,٩ مليون جنيه فقط عام ١٩٨٠ (١٣) .

نلحظ فورا من خلال ما اوردناه من ارقام ان تقلصا قد حدث في العلاقات التجارية المصرية مع كل من بلدان المعسكر الاشتراكي والبلدان المتخلفة ، برغم الارتفاع الذي سجل هنا او هناك فيما يتعلق بالارقام المطلقة ، الا ان نسبة التعامل تسجل هذا التقلص بصورة محسوسة .

وندرك على الفور ماذا يعني ذلك ، اذا ما استعرضنا التطور الذي حدث في حجم العلاقات التجارية مع البلدان الرأسمالية المتقدمة ، عام ١٩٧٠ كانت صادرات مصر الى هذه البلدان قد سجلت ما قيمته ٦٢ مليون جنيه لا تمثل الا ١٨,٧٪ من مجمل الصادرات المصرية . الا انه في عام ١٩٨٠ ارتفعت هذه القيمة الى

جدول رقم ١٨ ـ تطور واردات مصر من القمح

الكمية بالطن   القيمة بالدولار

السنة		اجمالي منظمة التعاون والتنمية	الولايات المتحدة	استراليا	بلجيكا لوكسمبورج	فرنسا	المانيا	نيوزلندا	كندا	تركيا	يوغسلافيا	اليونان	انجلترا	السويد	الاتحاد السوفياتي
١٩٧٠	كمية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٠٩٠٠٠
	قيمة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٧١	كمية	٩٠٣٠٥	—	—	—	٤٠٨	—	٤٠٠٠٠	٢٩٨٩٩	—	—	٥٥٩٩٨	—	—	٢٤٤٠٠٠
	قيمة	٥٦٧٠	—	—	—	٢٨	—	٤٧٤	٢٠٦٧	—	—	٣١٠١	—	—	—
٧٢	كمية	٥٦٦٢٨١	—	—	—	٥٦١٢٨١	٥٠٠٠	—	—	—	—	—	—	—	٣٩٠٠٠
	قيمة	٣٦١٣٩	—	—	—	٣٥٧٥١	٣٨٨	—	—	—	—	—	—	—	—
٧٣	كمية	١٢٥٢٠٦٧	٤٢٥٧٨٠	—	١٨٠٨٨	٥٩٠٦٦٧	٢١٥٦٢٢	—	—	—	—	—	—	١٩١٠	—
	قيمة	١٥٥١٠٢	٤٣٠٨٥	—	٢٣٥١	٨٨٥٩٣	٢٠٨٩٩	—	—	—	—	—	—	١٧٤	
٧٤	كمية	٢٦١٠٧٣	٧٢٤٦٤٠	١٠٠٢٢٠٥	٢٣٨٨٧	٨٣٥٣٣٥	٢٢٧٠٩	—	—	—	—	—	٢٠	١٨٧٧١	
	قيمة	٤٦٧١٦١	١٣٤١٦٦٣	١٨٣٨٧٨	٤٠١١	١٣٩٨٤٩	٤٨٢٢	—	—	—	—	—	٢	٤٣٥	
٧٥	كمية	٢٦١٢٢٠	٩٣٥١٢٢	٩٧٦٥٧٤	٣٩٠٤٤	٥٦٦٤٨٥	٥٠١٩٧	١٥٧٥٠	—	—	—	٢٤٠٠١	٥٠١٩	—	
	قيمة	٤٤٦٥٦٨	١٥٤٧٤٦	١٨٨٨٩٥	٦٢٠٣	٨٠٩٧٩	٨٦٣٣	٢٦٧٢	—	—	—	٣٦٢٥	٨١٥	—	
٧٧	كمية	٢٩٤٤١٤٤	١٣٣٥٢٠٩	١٢٧٢٨٧٩	—	٧٠٨٨٤	—	٧٩٩٢	٢٥٧١٨٠	—	—	—			
	قيمة	٣٠٤١١٢	١٣٣٧٢٠	١٣٠٨٣٦	—	١٢٢٢٠	—	١٦٨٦	٣٦٦٥٠	—	—	—			
٧٨ طن	كمية	٢٥٩٣٧٦	١٠٦٠٣٠٣	٩٧٧٠٦٣	٣٦٣٩١	٢٤٣٨٩٩	—	٨٨٩٨	١٥٤١٠٨	٢١٦٣٤	٤٨٠٩٠	٩١٤٥٠			
	قيمة	٣٣٤٦٦٤	١٣٥٧٦٣	١١٨٥٨٤	٤٣٦٦	٤٠١١٦	—	٢١٢٣	١٨٩٤٣	٢٧٢٣	٦٧٥٢	٢٠٤٦			
٧٩ طن	كمية	—	١٢٣٣٨٧٧	—	١٥٩٢٥٣	٣١٧٩٠٠	٥٨٥٨	—	٢٨٥٦٤	٣٣٣٢٦	١٩١٦٠				
	قيمة	٥٠٥٤١٧	١٩١٧٩١	٢٣٧١٧٠	٢١٦٧٤	٤٥٩٢١	٩٠٩	—	٣٦٩٩	٤٢٥٣	٢٨٠				
٨٠ طن	كمية	٤٣٦٢١٨٥	١١٥٣٦٦٩	١٧٤٨٨٩٠	١٤٩٣١٧	١٢٦٣٧٤٩	٤٢٥٥٧	٤٠٠٣	—	—	—				
	قيمة	٧٧٦٤٢١	٢٠٨٧٧٣	٣٠٤٥٥٧	٢٦٣٩٠	٢٢٧٣٨١	٨٤٧٩	٨٤١	—	—	—				

Saurce : OCDE, statistiques du commence oxterieur, sevie C du 1971-1980

١٢٨٤ مليون جنيه ممثلة بذلك نسبة ٦٠,٢٪ من اجمالي الصادرات .

اما قيمة الواردات من البلدان الرأسمالية المتقدمة فقد بلغت ١٥٤,٣ مليون جنيه عام ١٩٧٠ أي حوالي ٤٥٪ من اجمالي الواردات المصرية وفي عام ١٩٨٠ ارتفعت هذه القيمة الى ٢٤٨٥,٦ مليون جنيه مسجلة بذلك نسبة ٧٣٪ من اجمالي الواردات .

ولقد سجل الميزان التجاري مع البلدان الرأسمالية المتقدمة عجزا طوال الفترة ٧٠ ــ ١٩٨٠ . ولقد تزايدت قيمة هذا العجز من سنة إلى إخرى فبعد ان كان ادنى مستوى له ٦٦,٣ مليون جنيه عام ١٩٧٣ فإنه سجل اقصى حد له عام ١٩٧٨ اذ بلغ ١٥٣٠,١ مليون جنيه ، ثم انخفض الى ١٢٠١,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٠ .

نلحظ اذن انه خلال السبعينات حدث تحول كيفي في علاقات التجارة الخارجية المصرية ، خاصة بعد عام ١٩٧٣ وذلك باتساع حجم العلاقات التجارية مع الدول الرأسمالية المتقدمة وازدياد التبعية لها فيما يتعلق بالواردات بشكل خاص .

ويجدر بالذكر انه قد حدث اختلال بين الواردات والصادرات ادت بالبنك المركزي المصري الى الاقرار بان ذلك يمثل خطورة على الاقتصاد المصري ، اذ يقول في تقريره لعام ١٩٨١ بأن هناك « إختلال بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات كان من الممكن ان يشكل خطرا جسيما على البلاد لو لم يتحقق خلال السبعينات زيادة ملموسة في حصيلة البترول ورسوم المرور في قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج بالاضافة الى القروض الخارجية » .

وهذا الاختلال كما هو واضح نشأ من الارتفاع الهائل للواردات في الوقت الذي لم تتطور فيه الصادرات الا بمعدل غاية في البطء . واذا كان ذلك يمثل من وجهة نظر التحليل الاقتصادي البحت عامل خطورة ، فإن الخطورة الأعظم تمثلت في تلك التبعية الهائلة للسوق الرأسمالي العالمي فيما يتعلق بالواردات وبصورة أكثر خصوصية في تزايد هذه التبعية لهذا السوق في توفير السلع الغذائية .

بالفعل اذا ما نظرنا للجدول رقم ١٨ المتعلق بواردات مصر من القمح موزعة حسب البلدان المصدرة نجد انه قد حدث ارتفاع ملحوظ بدءا من عام ١٩٧٣ في كمية الواردات من القمح خاصة تلك التي تستورد من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE . ونلمس من خلال هذا الجدول ان البلدان التي احتلت مركز الصدارة في توريد القمح الى مصر كانت هي فرنسا والمانيا الاتحادية والولايات المتحدة واستراليا .

وتلك الظاهرة نلمسها ايضا فيما يتعلق بالواردات من دقيق القمح (كما يتضح من جدول رقم ١٩) ، اذ تتصاعد كمية الواردات منه وتتركز باكملها في البلدان الرأسمالية . ونلحظ ان البلدان التي احتلت مركز الصدارة في توريد الدقيق الى مصر كانت فرنسا وايطاليا وكندا والولايات المتحدة .

ولو اكتفينا باظهار مدى تبعية الاقتصاد المصري للسوق الرأسمالي العالمي في سلعتين اساسيتين هما القمح ودقيق القمح ، وذلك كنموذج ، لظهر لنا مدى ما يمثله ذلك من خطورة تتزايد سنة بعد اخرى ، خاصة اذا حددنا هذا النموذج فيما يتعلق بالواردات منهما من الولايات المتحدة الامريكية (انظر جدول رقم ٢٠) .

اذ انه في الوقت الذي كانت تنعدم فيه الواردات من القمح الامريكي في اوائل الفترة فاننا نلحظ انه بدءا من عام ١٩٧٣ قفزت الواردات منه الى ٢٨,٥٪ من اجمالي الواردات من القمح وارتفعت هذه النسبة الى ما يقرب من ٤٠٪ عام ١٩٧٧ ثم عادت الى الانخفاض الى حوالي ٢٦٪ من اجمالي واردات القمح ولكن تجدر الاشارة انه بين ١٩٧٣ و ١٩٨٠ ارتفعت واردات القمح الامريكي الى مصر بنسبة ١٧١٪ .

وفيما يتعلق بواردات دقيق القمح الامريكي فإن درجة التبعية لا تقل خطورة اذ ان كمية الواردات التي لم

جدول رقم ١٩ ـ كمية واردات مصر من دقيق القمح وقيمها موزعة حسب البلاد المصدرة

الكمية بالطن ـــ القيمة بالدولار

		اجمالي	كندا	الولايات المتحدة	لوكسمبورج بلجيكا	فرنسا	ايطاليا	نيوزلاندا	انجلترا	السويد	تركيا	المانيا	الدنمارك	اليونان	فنلندا	اسبانيا	اخرى	نورويج
١٩٧١	الكمية	٥٩٠٥٧٤	٤٠٩٥٧	١٠	—	٣٤٩٧٦٧	١٦٩٨٨٢	١٠	٢٠	١٩٦٦٠	—	١٤٤٠٠	—	—	—	١٢١٤٧	٣٤٠١	١٤٢٠
	القيمة	٥٤١٩٢	٣٩٦٣	١	—	٢٨٥٤٧	١٨٥٨٣	١	٣	١٩٩١	—	١٩٣٢	—	—	—	٨٤٤	٣٢١	١٢٧
١٩٧٢	الكمية	٤٧٢٢٨١	٣١١١٨	٣٤٠	٢٧٥	١٥٨٣٦٦	١١٧٩٥٥	٣١٣٨٤		١٠٠٠٠٠		١٧٤٣٩				١٠٥٤٠٤		
	القيمة	٣٦١٠٥	٢٩٤٣	٣٣	٢٦	٠٤١٨	١١١٣٦	٢٥١٧		٨٩٢		١٩٦٤				٧٢٧٦		
١٩٧٣	الكمية	٤٨٩٧٠٩	—	٣٩١٦٣	١٧٥٢٣	١٤٦١٢١	١٥٩٣٦٦	١٨٦٣٠	١١٤	١٥٥٩٨	—	٤١١٥٤	—	—	—	٥٢٠٠٠		
	القيمة	٧٢١٢٩	—	٧٣٤٢	٣١٦٦	٢٥١٢٣	١٧٦١٣	١٧٣٠	٢٠	٢١٥٠		٧٦٠٢				٧٣٨٣		
١٩٧٤	الكمية	٥١٣٥٦٩	٩٠	٢٨٢٦٨	١٦١٩٢	٣٣٣٦٠٨٠	٣١٨٣٥	١٧٨١٦		٢٨١٢٣		٤٥٧٧٧			١١٨٦٠			
	القيمة	١١٥٧٤٥	٢٦	١٧٦٣	٤١٠٩	٧٤٤٧٩	٧٦٠٠	٤٥٤٠		٩١٩١		١٠٣٤٢			٣٦٨٥			
١٩٧٥	الكمية	٧٥٨١٩٥	٩٠	٧٣١١١	١١٧٨٢	٣٦٤٣٣٩	١٤٢٣١٣	٣٨٤٣١	٤١	٢٠٨٩٠		٩٧٠٧٣	٤		١٠١٢١			
	القيمة	١٥٣٤٥٦	٢٦	١٣٧٧١	٢٨٦٦	٦٩٥٧٥	٢٦١٩٩	٩٢٥٣	١٢	٥٩٨٧		٢٢٦٧٠	٣		٣٠٩٩			
١٩٧٦	الكمية																	
	القيمة																	
١٩٧٧	الكمية	٧٤٧٠٣٩	١٦٥٠٠	٣٠٠٥٤٥	٨٩٩٩	٣١٦٤٢١	٤٨٠٩٠	٢٤٤١٣		٦٣٧٧			٨	٢٥٦٨٦				
	القيمة	١١٨٦٦٢	٣٢٦٨	٤٦٧٦٦	١٥٢٣	٤٩٧٠٩	٨٥١٤	٤٤٢٢		١٢٥٥			٥	٣٢٨٠				
١٩٧٨	الكمية	١٠٨٠٦٢٩	٥٠٠٠٤٢	٣٦٤٥١٤		٦٩٤٨٦	٩٣٣٧	١٣٧٢٠	١٠	٦٣٦٩	٦٠٠٠	٧٧٠٩	٤	١٢٣٤٣٨				
	القيمة	١٩٨٤٩٩	١٠٧١١	٦٦٨٨٦		٨٩٥٠٨	٦٤٦٥	٣٦٠٨	٣	١٦٠٣	٨٧٩	١٩٤٦	٣	١٦٨٨٦				
١٩٧٩	الكمية	—	١٠٨٦٧	٤٣١٧٧٧	—	٦٣٩٩١٩	١٢٣٦٨	١٥٧١٠	٢١			١٠٩٤٠						
	القيمة	٢٥٧٣٣٢	٢٧٠٢	١٠٥٢٢٨		١٣٦١٣١	٤١١٨	٥٨٥٤	٧			٣٢٩٢						
١٩٨٠	الكمية	—	٢١٧٢٨	٣٢٧٢٥٠	٩٨٠	٥٠١٦٧٩	٤٣١٤	١٠٨٨٤	١٠٦	٢٥٢٨	٣١٥٠٠							
	القيمة	٢٤٧١٠٥	٥٤٣٥	٨٧٠٨٩	٢٦٢	١٩٤٠١٩	١١٧٨	٢٦١٣	٣٨	٧٣١	٧٤٠							

OCDE, statistique du commerce exterieur, Servic C, du 1971-1980

تكن تمثل عام ١٩٧٢ الا ١,٠٪ من اجمالي كمية الواردات ، ارتفعت عام ١٩٧٤ لتصبح حوالي ١١٪ ثم قفزت عام ١٩٧٩ الى ٤٦,٢٪ من اجمالي واردات دقيق القمح .

اي انه في عام ١٩٧٣ كانت مصر تستورد من الولايات المتحدة ٤٥,٧٪ من اجمالي وارداتها من القمح ودقيق القمح وفي عام ١٩٨٠ ارتفعت هذه النسبة الى ٧١,٦٪ . وقد كانت هذه النسبة قد وصلت عام ١٩٧٩ الى ما يزيد عن ٨٠٪ من واردات مصر من القمح ودقيق القمح .

ونستطيع اذا تعرضنا لكل الواردات الزراعية بالتفصيل ان نرى ما ادى اليه هذا الوضع من اعتماد متزايد على الولايات المتحدة بشكل خاص ؛ بحيث ان مصر التي لم تكن تحتل عام ١٩٧٤ الا السوق رقم ٣٠ بالنسبة للولايات المتحدة اصبحت تحتل الموقع رقم ١٢ من بين أسواقها عام ١٩٧٧ وكانت الكميات المصدرة لمصر من القمح ودقيق القمح من السوق الامريكي تعادل الكميات المصدرة الى الدول الاوروبية كلها في ذلك العام[١٤] .

ومما يجب التنويه اليه ان واردات مصر من المنتجات الزراعية تدرج تحت بنود واردات ، « مساعدات » و « تسهيلات » و « معونات » .. الخ . وهذا ما يجب ان نكشف مغزاه السياسي . فهي ليست مجرد هبات اقتصادية تمنحها البلاد الامبريالية للدول المتخلفة دون مقابل .

٢٠ ــ نسبة واردات القمح ودقيق القمح الى مصر من الولايات المتحدة بالطن

	واردات القمح			واردات الدقيق		
	اجمالي الواردات	الواردات من الولايات المتحدة	٪	اجمالي الواردات	الواردات من الولايات المتحدة	٪
١٩٧٠	٨٥٠٧٤٥	—	—	٢٧٤٧٩٤	—	—
١٩٧١	١٩٣٠٧٠٩	—	—	٣٤٤٥٣٩	١٠	—
١٩٧٢	١٣٨٦١١٤	—	—	٢١٥٨٠٧	٣٤٠	٠,١
١٩٧٣	١٤٨٩٨٩٧	٤٢٥٧٨٠	٢٨,٥	٢٢٦٩٨٧	٣٩٦١٣	١٧,٢
١٩٧٤	٢٢٥٠٩٤٥	٧٢٤٦٤٠	٣٢,٢	٢٥٧٧٣٢	٢٨٢٦٨	١٠,٩
١٩٧٥	٢٦٨٠٥٨٨	٩٣٥١٣٢	٣٤,٩	٥٢١٤٠٠	٧٣١١١	١٤
١٩٧٧	٣٣٤٦٠٠٠	١٣٣٥٢٠٩	٣٩,٩	٧١٩٠٠٠	٣٠٠٥٤٥	٤١,٨
١٩٧٨	٣٧٥٨٧٤٠	١٠٦٠٢٠٣	٢٨,٢	٩٧٩٦١٣	٢٦٤٥١٤	٣٧,٢
١٩٧٩	٣٦٠٨٥٩٦	١٢٣٣٨٧٧	٣٤,١	٩٣٤٤٦٥	٤٣١٧٧٧	٤٦,٢
١٩٨٠	٤٤١٦٩٤٥	١١٥٣٦٦٩	٢٦,١	٧٢٤٣٧٧	٣٢٧٢٥٠	٤٥,١

Saurce : FAO, Annuaire du commerce de 1970-1980, OCDE, statistique du commerce exterieur, Serviec de 1970 à 1980

وما يسمى بالمساعدات الغذائية ليست في الحقيقة الا « الحبل السري » الذي يربط بين البلاد المتخلفة والبلاد الامبريالية والذي تلجأ الامبريالية الى التهديد بقطعه اذا لم تتبع سياستها ومخططاتها اينما شاءت وحينما شاءت . ولا تخف الامبريالية استخدامها للغذاء كاداة تهديد وابتزاز في علاقاتها الدولية . فالمسؤولون عن السياسة الامريكية ينوهون بذلك كما هو الحال بالنسبة للاستاذ دافيد رو Davied Rowe ــ مدير الدراسات العليا للعلاقات الدولية بجامعة ييل ــ الذي اعلن امام لجنة من الكونجرس الامريكي بان الاستراتيجية التي يجب ان تتبعها الولايات المتحدة فميا يتعلق بسلاح الغذاء ضد الصين الشعبية يجب ان تتم « بان تشتري الولايات

المتحدة كل فائض القمح الكندي والاسترالي حتى يتم تعرض الصين لمجاعة هائلة » ويضيف « انا لا اقترح استخدام هذا السلاح ضد الشعب الصيني ــ حقا ان الشعب سوف يعاني من جراء هذه السياسة ، الا ان هذا امر عرضي ــ انما الغذاء سيستخدم كسلاح ضد الحكومة الصينية ، لان الاستقرار الداخلي لبلد ما لا يمكن ضمانه بواسطة حكومة معادية (للولايات المتحدة الامريكية) تواجه بجامعة معممة »(١٥) .

وفي تقرير سري للمخابرات الامريكية نشر في اغسطس ١٩٧٤ نجد مفهوما اكثر شمولا لهذا الاستخدام الاستراتيجي لسلاح الغذاء حيث يقول التقرير بان نقص المواد الغذائية سوف يتزايد في المستقبل القريب ، وان هذا الشرط « يسمح باعطاء الولايات المتحدة سيادة لم تتمتع بها اطلاقا من قبل . وسيتمثل هذا في سيطرة سياسية واقتصادية من المحتمل ان تكون اكثر قوة مما كانت عليه في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية » ففي سنوات المحاصيل السيئة « تستطيع واشنطن ان تسيطر على مصير الحياة أو الموت للجماهير المعوزة في العالم كله » .. وان هذه السيطرة لن تكون مقصورة « على البلاد الفقيرة أو الاقل تطورا فقط ، وانما ايضا ستخضع لها بلاد القوى الكبرى ، التابعة ، على الاقل جزئيا ، للصادرات الغذائية الامريكية »(١٦) .

وفي تصريح لوزير الزراعة الامريكي بوتز BUTZ قال : « ان الغذاء يتكلم » ثم يعلن بان « الروس كان بمقدورهم عرقلة الاتفاق الذي تم بين مصر واسرائيل في الوقت الذي كان فيه هنري (كيسنجر) يحلق بين البلدين » ثم يضيف ، انهم لم يفعلوا هذا لانهم كانوا في حاجة لآلاف الاطنان من الحبوب الامريكية ، فهم يعرفون ان تلك لم تكن اللحظة المناسبة لاظهار ذكائهم » . ثم يواصل بوتز حديثه معلنا بان تحسن العلاقات المصرية الامريكية انطوت في جانب منها على مسألة الغذاء ، فعندما زار مصر عام ١٩٧٥ حمل معه ، حسب قوله المجازي « بعض القمح في جيبي » ، في الواقع ٢٠٠ الف طن قيمتها ٣٧ مليون دولار . وطبقا لما رواه بوتز فقد شرح له الرئيس السادات بانه لو استطاع تحسين الهيكل الاساسي لمصر فإن ذلك سوف يزيد من الاستقرار السياسي وربما يطرد فكرة الحرب مع اسرائيل ، وفي الحال وقع بوتز اتفاقا يسمح بمقتضاه للسادات ببيع القمح في مصر واستخدام العائد من البيع لانشاء الطرق والهياكل الاساسية الاخرى . ويختم بوتز تصريحه راضيا « هذه هي القوة الزراعية وأداتها هي الغذاء »(١٧) .

هكذا يتضح دون ادنى موارىة تواجد العلاقة بين الاستراتيجية السياسية الامبريالية وسلاح الغذاء الذي يستخدم كأداة لتنفيذها . فما يسمى ببرنامج المساعدات الامريكية مرتبط ارتباطا رئيسيا بهذه الاهداف الاستراتيجية للسياسة الامريكية . ففي عام ١٩٧٨ كان هناك خمسة بلاد من بين ثمانية تتلقى مساعدات غذائية « لاسباب سياسية بحتة » . اربعة من هذه البلدان توجد في الشرق الاوسط وهي مصر واسرائيل ، الاردن وسوريا . ولم تكن هذه البلدان الاربعة على قمة قائمة من يتلقوا المساعدات الغذائية الامريكية عام ١٩٧٩ فحسب ، وانما ايضا كانت تتلقى اكثر من ١,٢ بليون دولار (بالاضافة الى المساعدات الاقتصادية المنتظمة) من صندوق الدعم الاقتصادي Economic Support Fund طبقا لبرنامج قناة « الامن » لاعانة البلاد ذات الاهمية الخاصة لمصالح الولايات المتحدة القومية » .

« ومنذئذ » اصبحت مصر ، بشكل خاص ، ذات أفضلية في تلقي المساعدات الغذائية من الولايات المتحدة ، حتى منذ الوقت الذي كان فيه كيسنجر يتودد من خلال مساعيه في الشرق الاوسط ، الى حكومة السادات بانفراد عن جيرانه العرب ، لادخالها الى معسكر الولايات المتحدة . ومنذ البدء لعب مشروع ٤٨٠ (المتعلق بالمساعدات الغذائية الامريكية) دورا مركزيا في الجهد السياسي . اذ ان مصر كانت محرومة كلية من هذا المشروع ابان فترة دعمها العسكري للقضية الفلسطينية . وقد اعطت ظروف التبعية القصوى لمصر ، فيما يتعلق بالواردات الغذائية ، للولايات المتحدة اليد الطولى في اوراق المساومة (تجدر الاشارة الى ان نصف الواردات الكلية لمصر سلع زراعية وثلث هذه الكمية يأتي من الولايات المتحدة) .

ولقد وعد كيسنجر مصر ابان زيارته للشرق الاوسط عام ١٩٧٤ بكميات وفيرة من الغذاء . وكان ذلك احد الاسباب في أن الادارة الامريكية عملت على أن تضع الامم المتحدة مصر في قائمة البلدان ذات الحاجة الماسة الى المساعدة ، وسمح ذلك لمصر أن تتلقى سيلا من القروض طبقا للقانون ٤٨٠ .

في عام ١٩٧٥ ، طبقا لوعد كيسنجر ، قفزت قروض مصر من صفر الى ١٢٠ مليون دولار امريكي ، ولم تنخفض هذه القروض عن ١٠٠ مليون دولار امريكي خلال الخمس سنوات التالية . وتعتبر حكومة السادات عام ١٩٨٠ من اكبر بلاد العالم تلقيا للقروض طبقا للقانون ٤٨٠ ، اذ انها تلقت عام ١٩٧٩ ضعفي ما تلقته كل امريكا اللاتينية مجتمعة . وقد بلغت هذه القروض ٢٠٦ مليون دولار امريكي .

« ان هذا السيل من قروض المساعدات الغذائية يعكس بوضوح أولويات سياسة الولايات المتحدة الامريكية الخارجية . فما كانت تتلقاه حكومة السادات من مساعدات اقتصادية نصيب الفرد منه يفوق ما قدمته الولايات المتحدة من هذه المساعدات لاوروبا الغربية طبقا لمشروع مارشال »(١٨) .

وفي النهاية فإن شهادة السيد كوفين Coffin عضو وكالة التنمية الدولية الامريكية تشكف لنا المغزى الحقيقي للسياسة الامريكية المتقنعة تحت اسم المساعدات : يقول السيد كوفين « ان هدفنا الاساسي انما هو هدف طويل النفس ، فالتنمية كتنمية لا تهمنا . فاحد اهدافنا الاساسية هو اعطاء الحد الاقصى من الامكانيات للمشاريع الخاصة . وكذا ان نتأكد من ان الاستثمارات الخاصة الاجنبية ، وبشكل خاص الاستثمارات الامريكية تستقبل استقبالا حسنا . فالمسألة هي تقدير كيف يمكن لهذا البرنامج ان يحقق افضل اسهام لمجمل المصالح الامريكية »(١٩) .

هذا التصريح يوضح دون مواربة الهدف الذي تسعى اليه استراتيجية السياسة الامريكية الغذائية والذي يمكن تلخيصه في ان هذه السياسة تهدف الى تحقيق اقصى استثمار ممكن لرؤوس اموالها في البلدان المتخلفة وبالتالي تحقيق اقصى ربح بغض النظر عما اذا كان المشروع الذي تتراكم فيه رؤوس الاموال يمثل اهمية تنموية للبلد التابع أم لا ، فالمهم أولا واخيرا هو « المصالح الامريكية » وليس تنمية أو المساعدة على تنمية اقتصاد هذه البلدان المتخلفة « فالتنمية كتنمية لا تهم » الوكالة الدولية للتنمية !

من ناحية اخرى فإن هذه السياسة لكي يتم تحقيقها ماديا تلجأ ليس الى تشجيع سياسة مركزية لتحقيق برنامج تنموي وانما الى خلق المشروع الفردي الذي يرتبط بالاهداف الاستراتيجية للسياسة الامريكية ويساعد أولا وقبل كل شيء على « تحقيق افضل اسهام لمجمل المصالح الامريكية » حسبما اعلنه السيد كوفين .

وذلك بالفعل ما يشهده المجتمع المصري منذ سنوات عديدة ، على اثر بدء تنفيذ المخطط الامريكي على مجمل منطقة الشرق الاوسط في ابعاده السياسية والاقتصادية .

المراجع

(١) د . علي حافظ منصور ، الاعتماد على الذات في الامن الغذائي لمصر ، في مصر المعاصرة ، العدد ٣٨١ ، يوليو ١٩٨٠ ــ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ــ القاهرة ، ص ص ١٠٢ ــ ١٠٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٣) FAO, Annuaires de la production, de 1970 à 1980

(٣) د . علي حافظ منصور ، المرجع السابق ذكره ، ص ص ١٠٢ ــ ١٠٣ .

(٥) FAO, Annuaires du Commerce, de 1970 à 1980

(٦) FAO, Annuaires de la production, Ibid

(٧) البنك الاهلي المصري ـــ النشرة الاقتصادية ـــ المجلد ٣٤ ـــ العددان الأول والثاني ـــ ١٩٨١ ـــ جدول ١/٤ .
(٨) البنك الاهلي المصري ـــ التطورات الاقتصادية المحلية ـــ عدد ابريل ١٩٨٠ ، ص ٥ .
(٩) ج . م . ع . وزارة التخطيط ـــ تطور الاقتصاد المصري في عشر سنوات ٦٩ /١٩٧٠ ـــ ١٩٧٩ ـــ القاهرة . اغسطس ١٩٨١ ، ص ص ١٦٢ ـــ ١٦٤ ـــ ، البنك الاهلي المصري ـــ النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣٤ ـــ العددان الاول والثاني ـــ جدول ٦ /١ (جـ) (لن نتعرض في هذا المقال للاسباب التي ادت بالقطاع الزراعي الى عدم توفير المنتجات الزراعية الضرورية للاستهلاك الداخلي اذ سوف نفرد لذلك مقالاً آخرا) .
(١٠) د . جودة عبد الخالق (محرر) ، الانفتاح ـــ الجذور والحصاد والمستقبل ، المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ص ٣٣٥ ـــ ٣٣٦ .
(١١) Frauas Moore Lappé, Sans viande et Sans regrets . traduit de l'anglais, L'Etiuselle, Paris. 1980, P.69 .
(١٢) د . خديجة عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .
(١٣) البنك الاهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ـــ المجلد ٣٤ ـــ العددان الاول والثاني ـــ ١٩٨١ ـــ جدول التجارة الخارجية ٢/٢ (أ) .
(١٤) Johan Parker, Egypt beconing a majoir morket og U.S. form products, U.S. Departement of Agriculture, Economic Resrche Service, forigne Agriculture trade, 1977 .
(١٥) George Susan, comment murent l'autre moitié du Monde, traduit de l'anglais. Paris, PP. 242-3 .
(١٦) Ibid, PP. 244-5
(١٧) Ibid, PP. 245-6
(١٨) Roger Barbach, Patricia flunn, Agribusinen in the Americas, Monthly Reuiew Pren, New York, 1980, PP. 77-78
(١٩) George Susan, op.cit, PP. 80-81